جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم

كلية العلوم الاقتصادية، التجاريةو علوم التسيير

قسم علوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية

تخصص تحليل إقتصادي

عنوان المذكرة

تنافسية الاقتصاد الجزائري خارج المحروقا ت 2014/1962

من اعداد:

الكرديم جميلة

تحت إشراف الأستاذ

دقيش مختار

لجنة المناقشة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة
رئيسا	مجدوب وهراني	أستاذ محاصر–ب–	مستغانم
مقررا	دقيش مختار	أستاذ مساعد–أ–	مستغانم
مناقشا	جلولي سهام	أستاذ	مستغانم

2016–2015

يعبر مضمون المذكرة بأي حال عن رأي صاحبها

شكر وإهداء

أتقدم بالشكر والتقدير والامتنان إلى أستاذي الفاضل **دقيش مختار** على اهتمامه وتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت المنهج الذي استدللت به لإتمام هذا العمل وأشكر أيضا أعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا بأمانة محتوى هذا العمل وكلفوا أنفسهم أثمن الأوقات لقراءته ونقده.

كما أشكر بصدق الوفاء والإخلاص

- أغلى ما أملك في الوجود إلى منبع المحبة والحنان أمي الغالية أطال الله في عمرها
- ومن له الفضل في تربيتي وتعليمي، من لم يبخل علي بحبه وعطفه وعطائه أبي العزيز أطال الله في عمره
- من جمعتني بها الأقدار ونمت عشرتي معها أختي الغالية

كما لا أنسى جميع أفراد عائلة **الكرديم** و**الحاج دواجي** خصوصا الجاج دواجي **عبد القادر** وخطيبي الحاج دواجي **صدام حسين**، وجميع الأصدقاء والأحبة وبالخصوص **لطروش ليلى** وجميع الأساتذة الذين لم يبخلوا عليا بالنصح والارشاد والدعم.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى عمال مكتبة العلوم الاقتصادية

وإلى كل من سأل عن تقدمي في انجاز هذه المذكرة أهدي هذا العمل

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
01	برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)	38
02	اهم المؤشرات الاقتصادية المسجلة خلال فترة تنفيذ سياسة الانعاش	39
03	البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009)	40
04	مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة (2005-2009)	42
05	الاغلفة المالية لبعض القطاعات ذات الصلة بالتنمية البشرية	44
06	هيكل الناتج الداخلي الخام الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2007) (السنوات مختارة)	50
07	نسب القوى العاملة في مختلف القطاعات في الجزائر لسنوات مختارة	51
08	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات (%)	55
09	معدلات النمو في القطاعات الصناعية خارج المحروقات (2006-2011)	55
10	صادرات المحروقات	57
11	هيكل الصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة (1990-2007)	65
12	التجارة الثنائية بين الجزائر والعالم: المنتوج رقم 080410 التمور (الطازجة او المجففة)	67

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	قوى التنافس الخمسة لبورتر	14
02	النظام المتكامل للميزة التنافسية الوطنية وفقا لنموذج بورتر	18
03	المتطلبات الأساسية لكل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي	24
04	تطور الدين الخارجي (مليار دولار)	41
05	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر خلال الفترة 1992-2005	53
06	الميزة النسبية لصيد الاسماك (القشريات والرخويات واللافقاريات وغيرها)	61
07	تطور الانتاج (1000 طن) والاسطول (عدد السفن)	61
08	اتجاه تطور الانتاج وعدد السفن	62
09	الانتاج والتوظيف	62
10	الميزة النسبية: للتمور (الطازجة او المجففة) (2001-2010)	67
11	قائمة الاسواق المستوردة للتمور (طازجة او مجففة)	68
12	المنتوج رقم 220290 المشروبات غير الغازية (2001-2010)	68
13	المنتوج رقم 41 الجلود (عدا الفراء) (2001-2010)	69

في ظل التغيرات والتحولات الكبيرة والمتسارعة التي تميز المحيط الاقتصادي العالمي من عدم الاستقرار في البيئة السياسية والاقتصادية التي نتجت عن العولمة فإن ضرورة البقاء في الساحة الاقتصادية الدولية تعتبر أمر حتمي لكل بلد ولا يتأتى هذا إلا من خلال نمو مستمر. ولتحقيق ذلك وجب على الاقتصاديات دخول ركب التنافسية.

فالتنافسية إذا هي الوسيلة الوحيدة لضمان التعايش في البيئة الدولية الجديدة خاصة بالنسبة للدول النامية. وعلى اعتبار الجزائر دولة نامية فإن موضوع التنافسية يعتبر جد حساس نظرا لخصائص الاقتصاد الجزائري المصنف بكونه اقتصاد ريعي محض، فالمصدر الوحيد للمداخيل (الايرادات) ينتج عن صادرات المحروقات وهذا بنسبة تفوق 97%.

ولعل المطلع على تطور الاقتصاد الجزائري يلاحظ أن تنافسية الاقتصاد عرفت ولا تزال تعرف تدهورا خاصة في القطاعات خارج المحروقات، الشيء الذي أدى إلى غلق العديد من المصانع والمنشآت المشيدة سنوات 1970 .هذا ما أدى إلى ضرورة التعمق في دراسة هذا الموضوع بالنظر للأوضاع الحالية للاقتصاد. فركاكة القطاع التصنيعي من جهة وانخفاض أسعار المحروقات من جهة ثانية يفرض علينا توجيه الدراسة إلى تحليل وفهم مسببات تدهور التنافسية الاقتصادية خارج المحروقات.

ومن هذا المنطلق يمكن بلورة اشكالية البحث كالتالي:

ماهي مسببات تدهور الصناعات خارج المحروقات في الجزائر؟

ومن خلال الاشكالية الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتنافسية الاقتصادية وماهي مؤشرات قياسها؟
- ما هي مراحل تطور الإقتصاد الجزائري التنافسية؟
- هل يوجد في الجزائر قطاعات تنافسية خارج المحروقات؟

إن الإجابة على هذه التساؤلات تقتضي طرح الفرضيات التالية:

- الدول بحاجة إلى اكتساب ميزة تنافسية وتطويرها من أجل ضمان الاستمرار في البيئة الإقتصادية الدولية.
- الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على المحروقات كدخل أساسي.

- الجزائر بلد غني بالثروات، ولكن لم يتم استغلالها كما يجب، فإذا قمنا باستغلال وتشجيع هذه الثروة ستكتسب الجزائر ميزة تنافسية في هذا المجال الذي تم استغلاله بطريقة مثلى وبالتالي خروج الجزائر من تبعيتها للمحروقات.

أما فيما يخص الخطة المتبعة في البحث تتمثل في ثلاثة فصول:

تم تخصيص الفصل الأول لمفهوم التنافسية، حيث تضمن مبحثين، الأول يتناول عموميات حول التنافسية، أما الثاني فيعرض طرق حسابها ومؤشرات قياسها.

أما الفصل الثاني فجاء تحت عنوان مظاهر تطور الاقتصاد الجزائري، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، تطرقنا في الأول إلى الاقتصاد الجزائري خلال العشرين سنة عقب الاستقلال، أما الثاني فيتناول أزمة البترول (1986) والتعديل الهيكلي، أما المبحث الثالث فيدرس ألفية الاصلاحات الاقتصادية.

في الفصل الثالث قمنا بدراسة تنافسية الاقتصاد الجزائري، وقد تم تقسيم هذه الفصل إلى ثلاثة مباحث، فيما يخص المبحث الأول فقد تناول طبيعة الاقتصاد الجزائري وتطور أداءه، أما المبحث الثاني يدرس كيفية استغلال وتشجيع القطاعات المنتجة في الجزائر، والمبحث الثالث يعرض المنتجات المحتمل أن تكون تنافسية.

مقدمة الفصل

لقد أدى تحرير التجارة الدولية وفتح الأسواق أمام المنتجات الأجنبية إلى جعل التنافسية أمرا حتميا أمام مراكز الإنتاج والخدمات، إذ تعتبر التنافسية التحدي الرئيسي الذي تواجهه المؤسسات المعاصرة، فهي تمثل العنصر الإستراتيجي الحرج الذي يقدم فرصة جوهرية لكي تحقق المؤسسة أو الدولة ربحية متواصلة بالمقارنة مع منافسيها، وبالتالي فالمؤسسة أو الدولة التي تمتلك قدرات تنافسية عالية تكون لها القدرة على اختراق الأسواق العالمية من خلال التصدير والاستثمار.

ويعتبر التميز العنصر الوحيد المقبول في عصر التنافسية والعولمة، وامتلاك مقوماته وتفعيلها هو السبيل الوحيد لبقاء الدول واستمراريتها في عالم اليوم القائم على الحركة السريعة وسيطرة رغبات الزبائن وتعدد البدائل أمامهم.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنافسية

تعتبر التنافسية ضرورية ولا يمكن لأي بلد الاستمرار بدونها، ولهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم التنافسية والتطوارات التي مرت بها.

المطلب الأول: مفهوم التنافسية

سنتطرق في هذا العنصر إلى مفهوم التنافسية لغويا ثم الاصطلاحا

أولا: تعريف لغوي

القدرة على تقديم شيء ما بسعر جيد مقارنة مع الآخرين، ويقال تنافس بعضهم مع بعضا أي تسابقوا فيها دون أن يضر أحدهم بالآخر.[1]

ثانيا: تعريف اصطلاحي

أصبحت عبارة التنافسية ذات وقع متزايد الأهمية في عالم اليوم وأصبحت كذلك حاجة ملحة للأفراد ليحظوا بفرص العمل، ولكن على الرغم من الاهتمام المتزايد بموضوع التنافسية فإن مفهومها لا يزال غير محدد بشكل واضح ومتفق عليه من جميع الأطراف ويصعب تطويعه لخصائص بلد معين أو منطقة معينة.لهذا تم تعريف التنافسية على ثلاثة مستويات وهي (المؤسسة، القطاع، الدولة).

I. تعريف التنافسية على مستوى المؤسسات

يعتبر مستوى المؤسسة هو أفضل مستوى لتطبيق مفهوم التنافسية لأن تنافسية الدولة هي نتيجة حتمية لتنافسية المؤسسات العاملة في هذه الدولة وهذا يعني أن الدولة التي لا تحوي مؤسسات تنافسية لا يمكنها أن تكون هي أيضا تنافسية، وفيما يلي بعض التعاريف المتعلقة بالتنافسية على مستوى المؤسسة:

- التنافسية على مستوى المؤسسة تعني"القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين في السوق الدولية، وتقاس التنافسية من خلال معدلات نمو المؤسسة وقدرتها على تحقيق حصة أكبر في السوق".[2]

[1] www.almaany.com/ar/dict/ar+ar/التنافسية/،10-02-2016,13:00h

[2] –عماد صفر سلمان، "الاتجاهات الحديثة للتسويق–محور الأداء في الكيانات والاندماجات"، منشأة المعارف، الإسكندرية، سنة 2005، ص116

- "القدرة على الصمود أمام المنافسين بغرض تحقيق الأهداف من ربحية ونمو واستقرار وتوسع وابتكار وتجديد، وتسعى المؤسسات ورجال الأعمال بصفة مستمرة إلى تحسين المراكز التنافسية بشكل دوري نظرا لاستمرار تأثير المتغيرات العالمية والمحلية"[3]

يركز التعريف الأول على قدرة المؤسسة من خلال تقديم المنتجات التي تتميز بكفاءة عالية، في حين يركز التعريف الثاني على قدرة صمود المؤسسة أمام منافسيها. كما يمكننا قياس تنافسية المؤسسة من خلال عدة مؤشرات منها الربحية، الإنتاجية الكلية للعوامل، تكلفة الصنع، والحصة من السوق...إلخ.

II. تعريف التنافسية على مستوى القطاع:

- عند الحديث عن قطاع صناعي معين فهو يمثل مجموعة من المؤسسات التي تعمل في نفس النشاط، لذلك فإنه من المهم تحديده بشكل دقيق لأن المجالات المختلفة في صناعة ما قد لا تكون متشابهة في ظروف الإنتاج.[4]
- وتعرف التنافسية على مستوى القطاع بأنها: "قدرة المؤسسات في قطاع معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية".[5]

وتقاس التنافسية على مستوى القطاع الواحد اعتمادا على الربحية الكلية التي تتحقق داخل القطاع، إلى جانب اعتماد مقاييس أخرى خاصة بتكلفة وجود المنتجات المصنعة من طرف مؤسسات هذا القطاع.[6] وتقاس كذلك من خلال الميزان التجاري للقطاع، التكنولوجيا المستخدمة، ومحصلة الاستثمار الأجنبي المباشر.[7]

---

[3] د-فريد النجار،"المنافسة والترويج التطبيقي-آليات الشركات لتحسين المراكز التنافسية"، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، سنة 2000، ص 10.

[4] حلوان سارة، "آليات خلق القدرة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية"، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص تسويق، 2012-2013، ص6.

[5] د-زغدار أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[6] نفس المرجع، ص26.

[7] حلوان سارة، مرجع سابق، ص 6.

III. تعرف التنافسية على مستوى الدولة:

لقد امتاز مفهوم التنافسية على مستوى الدولة باهتمام المنظمات والهيئات الاقتصادية المعينة بإدارة الأعمال الدولية، ومن بين تلك التعريفات المقدمة لها نذكر ما يلي:

- تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD): التنافسية هي وسيلة قياس ميزة أو نقيصة دولة عند بيع منتجاتها في الأسواق الدولية.

طريقة حساب التنافسية: تقوم OECDبعمليتين مختلفتين من أجل قياس التنافسية

1/الاختلاف في تكلفة وحدة العمل بين البلد المعني والبلد المنافس في مجال التصنيع.

2/الأسعار الاستهلاكية المعبر عنها بعملة موحدة هي الدولار الأمريكي.[8]

- تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF): تعني قدرة وأداء الدولة في بيع أو عرض المنتجات والخدمات في سوق معينة وهذا بالمقارنة مع قدرة وأداء دول أخرى في نفس السوق.[9]

وفي تقرير أخر لجمعية المنتدى WEF في عام 1995 عرفتها بأنها "القدرة لدولة أو مؤسسة ما، على بخلق المزيد من الثروة عن منافسيها في الأسواق العالمية".

ومن هذا التعريف يتضح لنا أن جمعية المنتدى الاقتصادي العالمي قد ربطت بين تنافسية المؤسسة وتنافسية الدولة وهو ما تطرقنا إليه في تعريف التنافسية على مستوى المؤسسات، وهو أن تنافسية الدولة هي محصلة تنافسية المؤسسات المكونة لهذه الدولة.[10]

[8] https://stats.oecd.org/glassary/detail.asp?id=399, 10-02-2016, 12 :30h

[9] https://en.wikipedia.org/wiki/competitiveness, 10-02-2016, 12:45h

[10] بن حراث العربي، "تحسين قدرة المؤسسة التنافسية والتسييرية من خلال دور الاتصالات التسويقية"، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، 2009-2010، ص 6.

أما فيما يتعلق بالتعاريف التي أطلقها الاقتصاديون على التنافسية فهي متعددة وأبرزها ما يلي:

– **تعريف مايكل بورتر** (MICHAEL PORTER): تنافسية الدولة ترتبط بقدرة مؤسساتها الصناعية في الإبداع إذ أن المؤسسات تكسب ميزة على نظيرتها الدولية نظرا للضغوطات والتحديات إذ تستفيد من التنافسية الوطنية القوية العارضين المحليين والطلب المحلي.[11]

– **تعريف ألدينتون(aldington)**: التنافسية على صعيد الدولة بأنها "قدرة الدولة على توليد الموارد اللازمة لمواجهة الاحتياجات الوطنية".[12]

– **تعريف andra tyson loura** التنافسية الدولية على أنها "القدرة على إنتاج السلع والخدمات، التي تواجد المنافسة الدولية بشكل يتمتع فيه سكان الدولة بمستوى معيشة متنام ومستدام، بينما تمثل تنافسية المؤسسة في مدى قدرتها على مواجهة المنافسة سواء في الأسواق الداخلية والخارجية".[13]

ومن التعاريف السابقة نستنتج التعريف التالي:

التنافسية هي قدرة المؤسسة أو الدولة على إنتاج سلع وخدمات ذات نوعية جيدة والناتجة من استغلال الموارد المتاحة لديها والتي تستطيع من خلالها منافسة المنتجات الأجنبية في ظل ظروف السوق الحرة وتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة.

المطلب الثاني: تطور مفهوم التنافسية (الميزة التنافسية)

- **نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث**: برأي آدم سميت أن التجارة الخارجية تقوم بوظيفتين أساسيتين فهي أولا تؤمن أسواقا خارجية لتصريف فائض الإنتاج المحلي وتستبدله بسلع أخرى تمثل فائدة أكبر، وهي ثانيا تخرج من الأطر الضيقة للسوق المحلي إلى الأسواق العالمية، وترفع من إنتاجية الدولة عن طريق اتساع حجم السوق.[14]

[11] https://hbr.org/1990/03/the.competitive-advantage-of-nations, 10-02-2016, 13 :00 h
[12] مصطفى أحمد حامد رضوان، "التنافسية"، الدار الجامعية الاسكندرية، الطبعة الأولى، سنة 2011، ص 29.
[13] حلوان سارة، مرجع سبق ذكره، ص3.
[14] بسام حجار،" العلاقات الاقتصادية الدولية"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2003، ص25.

ولقد انتقد آدم سميت كل ما من شأنه إعاقة تقسيم العمل سواء داخل الدولة الواحدة أو ما بين مختلف الدول، وأوضح أن المزايا التي تنتج عن تقسيم العمل داخل الدولة الواحدة تتحقق نتيجة تقسيم العمل الدولي. فتقسيم العمل الدولي الناتج عن اتساع نطاق السوق يتيح لكل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها ثم تبادل فائض إنتاجها عن استهلاكها منها بما يفيض عن حاجة الدولة الأخرى من سلع تتمتع بإنتاجها بنفس الميزات المطلقة. وتتمثل نفقة إنتاج السلعة في كمية العمل اللازمة لإنتاجها، وهو ما يعني أن العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد.[15]

ولتوضيح ما سبق نورد أرقاما افتراضية لإنتاج سلعتين هما Xو Y في الدولتين Aو B:

البلد	X	Y
A	8	12
B	10	6

طبقا لمضمون نظرية الميزة المطلقة فإن الدولة (A) ستتخصص في إنتاج السلعة (x) لأن نفقة إنتاج هذه السلعة فيها أقل من نفقة إنتاجها في الدولة (B)، وبالمقابل تتخصص الدولة (B)في إنتاج السلعة (y)لأن نفقة إنتاج هذه السلعة فيها أقل من نفقة إنتاجها في الدولة (A). وبالتالي ستقوم الدولة (A)بتصدير فائض إنتاجها من السلعة (x) إلى الدولة (B) في الوقت الذي تقوم الدولة (B) بتصدير فائض إنتاجها من السلعة (y) إلى الدولة(A) .

وهناك ما أخذ على مبادئ آدم سميث في حرية التجارة الدولية، فهل يعني الأمر زوال الأمم التي لا تتمتع بميزة مطلقة في تكلفة الإنتاج كون النظرية لم تبين السبيل إلى التخصص بالنسبة لهذه الدول،[16] يضاف إلى ذلك أن اعتقاد آدم سميث في التفوق المطلق كأساس للتخصص الدولي فقط لا يتفق مع المشاهد في المعاملات الدولية، ولا تنتقص هذه الانتقادات كثرا من قدر أفكار آدم سميث إذ أخذنا في الاعتبار الظروف السائدة آنذاك فالأفكار التي جاء بها كانت في صالح بريطانيا بصفة خاصة وكانت صناعاتها قوية و لم يكن يخشى عليها

[15] مجدي محمود شهاب–د–سوزي عدلي ناشر، "أسس العلاقات الاقتصادية الدولية"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، سنة 2006، ص 53.

[16] بسام الحجار، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 26.

من منافسة صناعات الدول الأخرى أي أن سميث نادى بما يتمشى مع الظروف التي كانت سائدة و تخدم مصالح بلده في ذلك الوقت.[17]

- **نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو:** يرى ريكاردو في نظريته أن العبرة في التبادل الدولي لا تكمن في اختلاف التكاليف المطلقة بين الدول، وإنما في اختلاف التكاليف النسبية، حيث تستطيع الدول أن تتخصص بإنتاج سلعة معينة، حتى وإن كانت لا تتمتع بميزة مطلقة في إنتاجها، في الوقت الذي يمكن أن لا تتخصص فيه الدولة بإنتاج سلعة حتى وإن كانت التكاليف المطلقة فيها منخفضة، وتقوم بإستراد هذه السلعة.[18]

فالشرط الضروري والكافي لقيام تبادل تجاري بين دولتين تنتجان مجموعة من السلع ذاتها هو أن تختلف النفقات النسبية لإنتاج هذه السلع من دولة إلى أخرى، فلو تساوت النفقات النسبية لإنتاج السلع في كل من الدولتين فلن تكون هناك فائدة من التخصص وتبادل التجارة فيما بينهما ويتحقق هذا في حالة التساوي التام لنفقة إنتاج كل سلعة من السلع في الدولتين. وعند توافر هذا الشرط فسيكون من مصلحة كل دولة أن تتخصص في إنتاج تلك السلع التي تتمتع فيها بنفقة نسبية أقل أي بميزة نسبية أكبر وذلك بالمقارنة بالدول الأخرى.[19]

ويمكن توضيح ذلك من خلال المثال التالي:

البلد	القطن	القمح
A	5	10
B	2	8

وهذا يعني أنه تستطيع الدولة(A) أن تنتج وحدة واحدة من القطن في 5سا ووحدة واحدة من القمح في 10سا، في الوقت الذي تستطيع فيه الدولة(B) أن تنتج وحدة واحدة من القطن في 2سا ووحدة واحدة من القمح في 8سا ومن هنا نلاحظ أن التكاليف المطلقة لإنتاج كل من القطن والقمح هي في الدولة(B) أقل مما هي عليه في الدولة(A). وهذا يعني حسب نظرية الميزة المطلقة بأن الدولة(B) تتخصص بإنتاج السلعتين وعدم

[17] زينب حسين عوض الله، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، سنة 2003، ص 47.

[18] فليح حسن خلف، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، سنة 2001، ص 59.

[19] مجدي محمود شهاب – د-سوزي عدلي ناشر، "أأسس العلاقات الاقتصادية الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 55.

تخصص الدولة(A) بإنتاج أي من السلعتين. في حين أن النظرية الميزة النسبية ترى بان التخصص بين الدولتين يمكن أن يتم في هذه الحالة وينشأ تبادل فيما بينها، وذلك لأنها تستند في تفسيرها لقيام التخصص إلى مقارنة هذه التكاليف النسبية بين الدولة(A) والدولة(B) وبالتالي تتخصص الدول التي تكون التكاليف النسبية فيها أقل من الأخرى.

وهذا يمكن توضيحه كالتالي:

- التكاليف النسبية لإنتاج وحدة القطن مقارنة بوحدة القمح في الدولة(B)هي8/2=4/1

أي أن نسبة التخلي عن إنتاج وحدات من القمح مقابل إنتاج وحدة واحدة من القمح هي 4/1، أي أن التكاليف المطلوبة لإنتاج وحدة واحدة من القمح يمكن بواسطتها إنتاج 4وحدات من القطن في الدولة(B). وبالتالي فإن معدل تبادل القطن بالقمح يكون4/1.

- أما التكاليف النسبية لإنتاج وحدة القطن مقارنة بوحدة القمح في الدولة(A) هي 10/5=2/1

أي أن نسبة التخلي عن إنتاج وحدات من القطن مقابل إنتاج وحدة واحدة من القمح هي2/1، ذلك لأن التكاليف المطلوبة لإنتاج وحدة واحدة من القمح يمكن بواسطتها إنتاج وحدتين من القطن في الدولة(A). وبالتالي فإن معدل تبادل القطن بالقمح يكون 2/1.

إن ما سبق يعني أن النفقة النسبية لإنتاج القطن في الدولة(B) وهي 4/1أقل مما هي عليه في الدولة(A) وهي 2/1ولذلك تتخصص الدولة(B) بإنتاج القطن لأن نفقة الإنتاج النسبية فيها أقل من الدولة(A)، وتتخصص هذه الأخيرة في إنتاج القمح لأن تكلفة إنتاجه في الدولة (A)هي أقل مما هي عليه في الدولة(B).

غير أنها لم تسلم من النقد، فالنظرية كما عرفها ريكاردو مبسطة أكثر مما يجب حيث تبدو وغريبة عن الواقع. فهي تغفل إمكانية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول مع أنها تنتقل وبخاصة رأس المال. وتغفل النظرية نفقة وه مهمة بحيث لا يمكن إهمالها. ويجب الإشارة إلى أن القصور الرئيسي لهذه النظرية إنما يكمن في طابع السكون الذي تتميز به فما يكون ميزة نسبية اليوم قد لا يصبح كذلك في الغد.[20]

- **نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج "لهكشر–أولين:"**

إن التفسير الذي جاء به هكشر–أولين هو اختلاف الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج بين البلدان المختلفة وليس العمل وحده فهناك بلد يتوافر فيها عنصر العمل بالنسبة للعناصر الأخرى (كالأرض ورأس

[20] مجدي محمود شهاب– د– سوزي عدلي ناشر، مرجع سابق، ص 56.

المال) بدرجة أكبر من توافره في البلدان الأخرى. وثمة بلد يتوافر فيها عنصر الأرض بدرجة أكبر من توافره في البلدان الأخرى.

ونفس الشيء بالنسبة لرأس المال. وعندما يكون بلد غنيا بأحد عناصر الإنتاج بالمقارنة بغيره من البلدان، فإن هذا البلد يكون في وضع أفضل فيما يتعلق بالقدرة على إنتاج السلع التي تحتاج إلى هذا العنصر بدرجة أكبر من غيره. فالبلدان تتفاوت من حيث ما لديها من عناصر الإنتاج ليس بصورة مطلقة ولكن بصورة نسبية، فهناك بلد غنية بالأرض وأخرى غنية برأس المال وأخرى غنية بعنصر العمل. والسلع تتفاوت من حيث كثافة استخدامها لعناصر الإنتاج المختلفة، فهناك سلع كثيفة الأرض وأخرى كثيفة رأس المال وسلع أخرى كثيفة العمل.

ومن هنا نستنتج أن البلد الغنية بعنصر الأرض يكون لها ميزة نسبية في إنتاج السلع كثيفة الأرض ونفس الشيء بالنسبة للبلد الغنية بعنصر رأس والبلد الغنية بعنصر العمل.[21]

ولشرح وتوضيح هذه النظرية نقوم بصياغة المثال التالي:

ظروف العرض النسبي لعناصر الإنتاج	الدولة**A**	الدولة**B**	الدولة**C**
وفير	العمل	الأرض	رأس المال
متوسط الوفرة	الأرض	رأس المال	العمل
نادر	رأس المال	العمل	الأرض

استنادا إلى ما سبق فإن هذه الدول ستتخصص كما يلي:

1/ تتخصص الدولة(A)في الزراعة الكثيفة والصناعات اليدوية لأنها تحتاج إلى أيدي عاملة وفيرة وإلى أرض متوسطة الوفرة ولا تتطلب قدرا كبيرا من رأس المال.

2/ تقوم الدولة(B)لتخصص في الزراعة الواسعة وفي إنتاج اللحوم والصوف، لأن هذا النوع من التخصص لا يحتاج إلى عمل بشكل واسع ويتطلب وفرة كبيرة في الأرض واستخدام نتوسط لرأس المال.

[21] مجدي محمود شهاب – د-عادل أحمد حشيش، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار الجامعة الجديدة، سنة 2005، ص 119.

3/ أما الدولة(C) فتقوم بالتخصص في إنتاج السلع الإنتاجية والمنتجات المعقدة تكنولوجيا، والمنظورة في استخدام رأس المال.

وتنتقد هذه النظرية على أساس أنها لا تأخذ بالاعتبار الاختلاف النوعي في عناصر الإنتاج، حيث أن عناصر الإنتاج غير متجانسة في وحداته وبالذات عنصر العمل وكذلك الأرض، أو الموارد الطبيعية وهذا الاختلاف النوعي في عناصر الإنتاج له أهمية كبيرة في تحديد التكاليف أو الميزة لكل دول من الدول في إنتاج هذه السلعة أو تلك.

- **نظرية الميزة التنافسية لمايكل بورتر:** وعلى خلاف من سبقوه يرى بأن المؤسسات لا تواجه بعضها البعض ضمن القطاع الذي تنشط ضمنه فحسب، إنما يتعداه إلى عناصر أخرى والتي تساهم في التأثير على مردودية القطاع سلبا أو إيجابا، وتدعى هذه العناصر بقوى التنافس، حيث يمكن توضيحها كالتالي:

الشكل رقم 01: قوى التنافس الخمسة لبورتر

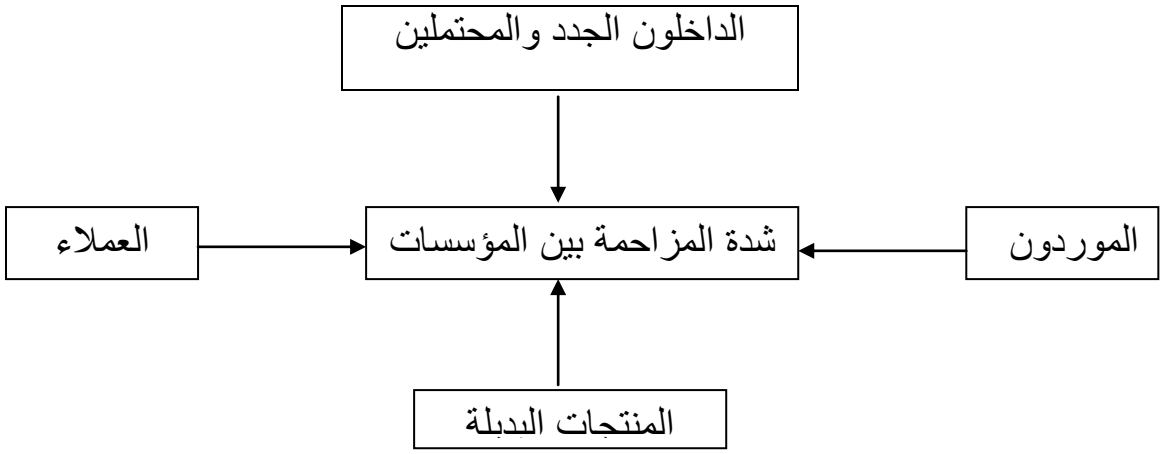

Source : Porter, choix stratégiques et concurrence, ed. Économisa, 1982, p 4

1ـــــ1: تهديدات الداخلين الجدد: قد تشكل المؤسسات الجديدة خطرا على المؤسسات العاملة في القطاع، ذلك لأن لديها الرغبة في اقتحام حصص السوق من جهة، ومن جهة أخرى تمتلك قدرات جديدة. حيث تتجلى هذه القدرات في شكل أسعار عرض منخفضة، ومن ثم تؤثر على مردودية القطاع ككل. وتحدد درجة خطورة الداخلين الجدد من خلال نوعية حواجز الدخول التي يفرضها القطاع. وبناءا على ذلك هناك ستة عوامل كبرى تشكل حواجز الدخول والمتمثلة في: اقتصاديات الحجم، تميز المنتج، الحاجة إلى رأس المال، تكاليف التبديل، الوصول إلى قنوات التوزيع، السياسات الحكومية.

1- 2: شدة المزاحمة: تأخذ المزاحمة بين المنافسين النشطين في القطاع أشكالا من المناورات للحيازة على موقع متميز في السوق، بالاعتماد على خطط مبنية على المنافسة من خلال الأسعار، والإشهار، إطلاق منتجات جديدة، تحسين الخدمات وتقديم الضمانات الملائمة للزبون، ويرجع وجود المزاحمة إلى أن هناك عدد من المنافسين يشعرون بأنهم مدفوعين إلى تحسين موقعهم، حيث يرون إمكانية ذلك. وللعمليات التي تعتمدها المؤسسات ضد المنافسين حيث تدفعهم إلى بذل الجهود للرد على هذه العمليات. وتوصف المزاحمة في بعض القطاعات على أنها قوية، بينما توصف في قطاعات أخرى على أنها هادئة. وتنجم المزاحمة الشديدة عن تضافر عدد من العوامل الهيكلية والمتمثلة في: عدد المنافسين في القطاع، بطء نمو قطاع النشاط، التكاليف الثابتة، غياب التمييز، الرفع من الطاقة الإنتاجية، منافسون مختلفون في التصور، حواجز الخروج.

1-3: تهديدات المنتجات البديلة: تدخل المؤسسات في منافسة مع مؤسسات أخرى تنتج منتجات بديلة، حيث تقلص هذه الأخيرة من المردودية المحتملة للقطاع. ويمكن التعرف على المنتجات البديلة، من خلال البحث عن المنتجات التي بإمكانها تأدية وظيفة منتج القطاع نفسها. وتتطلب هذه المهمة الكثير من البراعة، حتى يتم تفادي الابتعاد عن قطاع النشاط المستهدف. قد تكون وضعية القطاع إزاء المنتجات البديلة مرتبطة بعمليات جماعية من قبل القطاع، فمثلا إذا لم تتمكن العملية الإشهارية المعتمدة من قبل مؤسسة واحدة الحفاظ على وضعية القطاع إزاء المنتجات البديلة فإن الإشهار المكثف والمدعم من قبل مجمل مؤسسات القطاع من شأنه أن يحسن الوضعية الجماعية. والأمر نفسه ينطبق على مجالات التحسين الأخرى، كالجودة، جهود الاتصال، والمحاولات الرامية إلى ضمان انتشار واسع للمنتج. أما المنتجات التي يجب أن تكون محل مراقبة هي تلك التي يتجه تطورها نحو تحسين العلاقة "جودة/ سعر" مقارنة بمنتج القطاع، أو بتلك المنتجات التي تصنع من قبل قطاعات حيث الربحية مرتفعة.

1-4: قوة تفاوض الزبائن: يجتهد الزبائن لتخفيض أسعار القطاع، والتفاوض بشأن خدمات جيدة ومنتجات بأحسن جودة. وتكون هذه العملية على حساب مردودية القطاع. وترتبط قوة الزبائن في القطاع، بعدد من الخصائص المتعلقة بوضعيتهم في السوق وكذا بالأهمية النسبية لمشترياتهم من القطاع. وتتأثر قوة الزبائن التفاوضية بحجم المشتريات من القطاع، منتجات القطاع تمثل حصة مهمة من تكاليف الزبون، نمطية منتجات القطاع، ضعف ربحية الزبائن، الزبائن يشكلون تهديدا للتكامل الخلفي، أثر منتج القطاع على منتجات وخدمات الزبون، امتلاك الزبون لمعلومات كاملة.

1-5: قوة تفاوض الموردين: يحدث أن يهدد الموردون مؤسسات القطاع المشتري؛ إذا كان بمقدورهم رفع أسعار المنتجات أو الخدمات. وتزداد قوة تفاوض الموردين إذا توفرت جملة من الشروط والمتمثلة في درجة تركيز الموردين مقارنة بالزبائن، غياب المنتجات البديلة، القطاع المشتري لا يمثل زبونا مهما، يمثل المنتج وسيلة إنتاج مهمة للقطاع المشتري، تمييز المنتج أو وجود تكلفة التبديل، وتهديد التكامل الأمامي.[22]

المبحث الثاني: طرق حساب التنافسية (مؤشرات قياسها)

في هذا المبحث تطرقنا إلى مؤشرات قياس التنافسية والتي تتمثل في الطرق التقليدية والطرق الحديثة

المطلب الأول: الطرق التقليدية

تم في هذا العنصر دراسة الميزة النسبية الظاهرة الحصة السوقية لبثابتة

أولا: الميزة النسبية الظاهرة(ACR): عرض b. Balassa مفهوم الميزة النسبية في عام 1965 والذي ينص على أن التجارة الدولية للسلع هي فروق التكاليف بين الدول وبالتالي تظهر المزايا النسبية لهذه الدول.

هناك عدة طرق لحساب الميزة النسبية والأكثر استخداما هي مقارنة هيكل الصادرات لكل بلد:

$$ACR_k(i,w) = \frac{X_k(i) / TX(i)}{X_k(w) / TX(w)}$$

$\mathbf{ACR_K(i,w)}$: تمثل الميزة النسبية الظاهرة للباد i بالنسبة لبقية العالم w للمنتج k.

$\mathbf{X_{k(i)}}$: صادرات البلد i من السلعة k بالنسبة للعالم

$\mathbf{X_{k(w)}}$: الصادرات العالمية من السلعة k

$\mathbf{TX(I)}$: مجموع الصادرات للبلد I في العالم

[22] حافظ شيماء، "دور الابداع في تحقيق التميز التنافسي للمؤسسة الاقتصادية"، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص إدارة واقتصاد المؤسسة، 2012-2013، ص 28- 30

TX(W) : مجموع الصادرات العالمية

عندما تكون $ACR_K(I,W)$ أكبر من الواحد فإن البلد I يمتلك ميزة نسبية ظاهرة في المنتج K.[23]

ثانيا: تحليل الحصة السوقية الثابتة:

$$XMS_{ik} = 100(X_{ik}/X_{iw})$$

$\mathbf{X_{IK}}$ = الصادرات للبلد K من السلعة I

$\mathbf{X_{IW}}$ = الصادرات الدولية من نفس السلعة[24]

المطلب الثاني: الطرق الحديثة

إن هذا المطلب يحتوي على محددات الميزة التنافسية لمايكل بورتر ومؤشرات المنتدى الإقتصادي العالمي

أولا: محددات الميزة التنافسية لمايكل بورتر:

إن تحقيق الدولة لمزايا تنافسية يحتاج إلى عدة مقومات تساهم وتساعد على تحقيقها، لذلك وضع بورتر مجموعة من المحددات تجعل من الدولة بيئة ملائمة للمؤسسات لخلق وتنمية قدراتها التنافسية والتي تتمثل في أربعة محددات أساسية ومحددين ثانويين، جمعت في نسق متكامل يعرف بنموذج "الماسة" أو المعين le losange، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

[23] Seddi Ali, compétitivité économique : quel potentiel pour l'Algérie, présentée en vue de l'obtention du diplôme de doctorat en sciences commerciales option : économie internationale, université d'Oran, 2011-2012, p77

[24] Seddi Ali، مرجع سابق، ص 77

الشكل رقم2: النظام المتكامل للميزة التنافسية الوطنية وفقا لنموذج بورتر

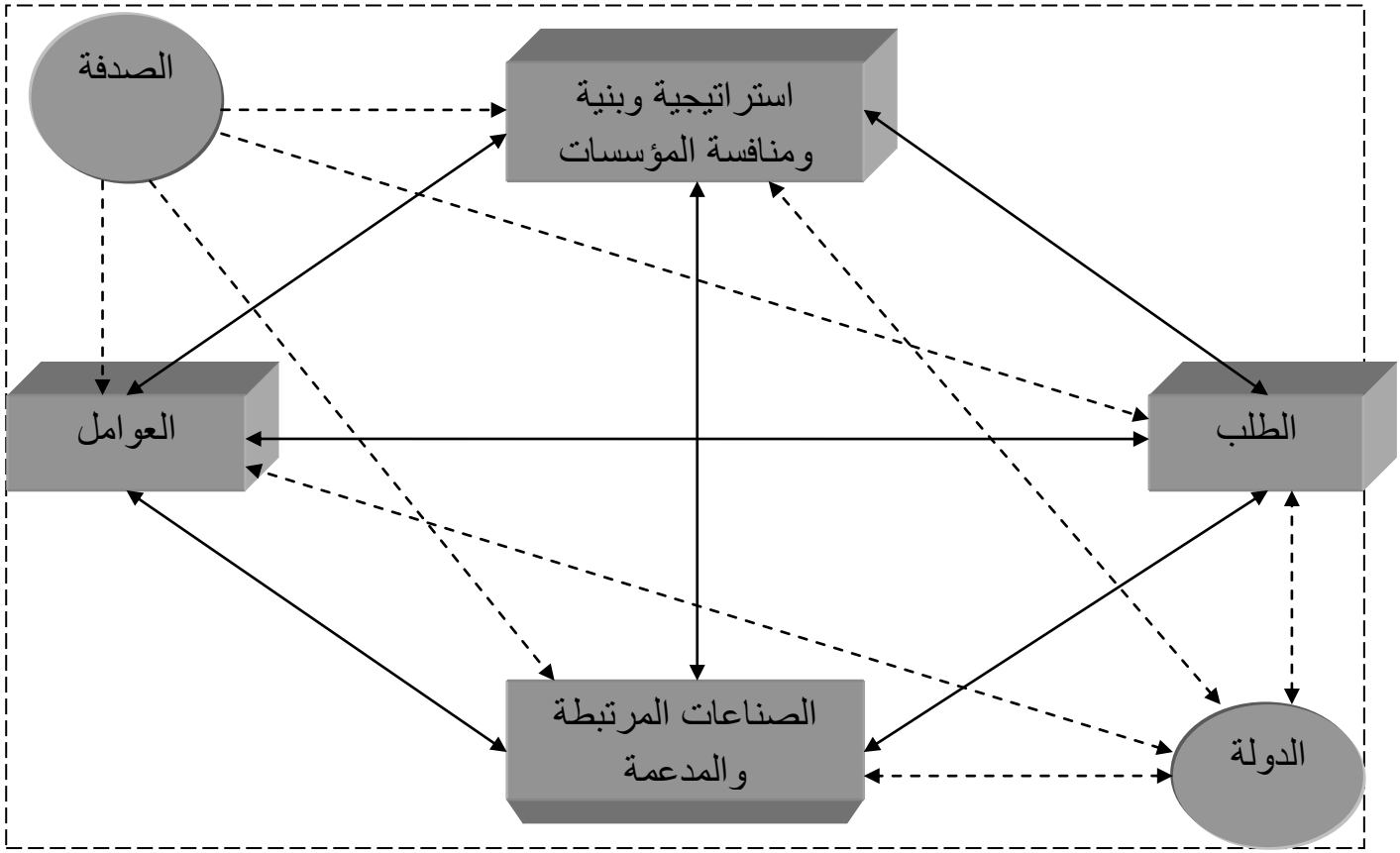

Source : Michael porter, l'avantage concurrentiel des nations (paris : Inter éditions 1993), p141.

ـــ تأثيرات متبادلة بين المحددات الرئيسية

---- تأثيرات المحددات الثانوية على المحددات الرئيسية

الواضح من النموذج أنه يمثل المحددات المختلفة المتعلقة بكل دولة وفي الوقت نفسه يفسر الطريقة التي من خلالها تعمل الدولة على خلق قواها ونقلها إلى مؤسساتها، كما يتضمن أيضا المعارف والوسائل الضرورية لاكتساب مزايا تنافسية، لذلك يمكن اعتبار أن هذا النموذج يعكس نظاما ونجاحه يتطلب سياسات وأدوات تدعم عمل مكوناته. كما أن المحددات تتميز بالارتباط والاعتماد المتبادل فيما بينها لأن كل محدد منها في الغالب يحدد حالة البقي، ولأهمية هذه المحددات في تفسير التنافسية الوطنية وتنافسية المؤسسات والصناعات سيتم التطرق لكل محدد بشيء من التفصيل.

1/ **المحددات الرئيسية**: اعتبر بورتر هذه المحددات أساس بناء التنافسية الوطنية، وهي تتمثل في

ـــ **العوامل**: تتوفر كل دولة على عوامل الإنتاج التي تعتبر ضرورية لكل صناعة، وتشمل البد العاملة والأراضي الصالحة للزراعة بالإضافة إلى الموارد الطبيعية ورأس المال والبنية الأساسية، وأكد بورتر أن العوامل المحددة للميزة التنافسية ليست موروثة ولكنها تخلق وتكتسب فالأمر يتعلق بالطريقة وهي تختلف كثيرا حسب الدول والصناعات مما يعني أن تحقيق القدرة التنافسية لا يتوقف على مخزون العوامل المتوفرة وإنما على الديناميكية التي من خلالها تخلق وتقوم وتتكيف مع صناعات أخرى[1].لأجل ذلك يرى بورتر أن التقسيم الحالي لعوامل الإنتاج "الأرض، العمل، رأس المال" هو تقسيم واسع جدا واقترح تجميع هذه العوامل في خمس مجموعات هي[2] الموارد البشرية والتي تتمثل في العمالة المؤهلة والموارد المادية، والموارد المعرفية أي المعرفة التقنية والعلمية، والموارد الرأسمالية وأيضا البنية الأساسية أو القاعدية المتمثلة في نوعية وجودة وتكلفة البنية الأساسية وطريقة استخدامها.

إن وفرة عنصر من العناصر لا يعتبر كافيا لتفسير أداء التنافسية فأغلب الدول تمتلك موارد كامنة ولكن الإشكال يكمن في كيفية استخدامها، لذلك فالميزة التنافسية لا تتمثل في سهولة الوصول إلى العوامل ولكن في القدرة والكفاءة على جعلها تعمل بطريقة إنتاجية فعالة، إن التعميق أكثر في تحليل دور العوامل في خلق الميزة التنافسية يتطلب تقسيم آخر يفرق من خلاله بورتر بين نوعين من العوامل:

أ- العوامل الموروثة (الموهوبة): وهي تلك العوامل الموجودة أصلا لدى الدولة مثل الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي.

ب- العوامل المكتسبة (المبتكرة): تعتبر هذه العوامل الأكثر قدرة على تحقيق مزايا تنافسية أكبر وبشكل مستديم لأنها تتميز بالتعقيد والتخصص. ويعتبر الابتكار والاختراع المصدر الأساسي لصناعة تنافسية الدولة خاصة إذا كانت تعاني من عجز في بعض العوامل وبالتحديد فيما يتعلق بالعوامل الأولية ويعتبر هذا العجز بمثابة المحرك للابتكار، وبالتالي فما يمكن أن يكون عجزا في عامل طبيعي يمكن خلقه واكتسابه ومن ثم تحقيق قدرة تنافسية ديناميكية وأكثر استدامة لأن الحاجة أم الاختراع.

من خلال ما سبق يمكن الخروج بنتيجتين أساسيتين تفيد بأن تحقيق المزايا التنافسية يتوقف على نوعية عوامل الإنتاج وليس على كميتها، فكلما كانت هذه العوامل متخصصة ومستخدمة لأحدث التكنولوجيات

كلما كانت الميزة المحققة منفردة ومتميزة ويصعب الوصول إليها وتقليدها، خصوصا إذا كانت وتيرة الابتكارات سريعة. أما النتيجة الثانية مفادها أن الاعتماد على العوامل فقط لتحقيق مزايا تنافسية يعتبر غير كاف بل يتطلب أيضا عمل بقية المحددات المكونة للماسة (المعين) كنظام واحد متكامل.[25]

ـــ **الطلب:** لم يكتف بورتر بالآثار الساكنة عند إدخاله عنصر الطلب المحلي كأحد محددات القدرة التنافسية بل امتدت أهمية تحليله لتشمل الآثار الديناميكية التي تتوقف على خصائص الطلب المحلي ونوعيته ومدى تطوره ونموه وسرعة تشبعه وقدرته على أن يعكس الأذواق العالمية.[1] بمعنى أن العلاقة بين الطلب المحلي والميزة التنافسية تخضع لاعتبارات النوعية أكثر من خضوعها للاعتبارات الكمية.[2] ويتم اختبار التأثير الكبير للطلب المحلي على الميزة التنافسية من خلال طبيعة وتنوع احتياجات المستهلكين، فالدولة تكتسب ميزة في الصناعات التي تكون مؤسساتها قادرة على الاستيعاب أكثر سرعة للطلب المحلي مقارنة بالمنافسين الأجانب. بالإضافة إلى ذلك تكتسب الدولة هذه الميزة من خلال قدرة المستهلكين المحلين على تشكيل أداة ضغط على المؤسسات من أجل المزيد الإبداع والابتكار الذي يسمح بتلبية وإرضاء احتياجاتهم الكبيرة أسرع[3]. ويعتبر الطلب المحلي مؤشرا للطلب الأجنبي في الأسواق الخارجية.

وأولى بورتر اهتمامه أيضا بمعدل نمو هذا الطلب للحصول على الميزة التنافسية. كما اعتبر أن الاستثمار في صناعة معينة يتوافق مع سرعة الطلب المحلي أكثر من اعتماده على حجم السوق، وهذا ما المؤسسات أن تكون السباقة إلى امتلاك والتحكم في التكنولوجيا المتطورة وجعلها مقتنعة بضرورة الاستثمار في منتجات وتجهيزات جديدة.[2]

واستنادا لم سبق تعتبر بنية الطلب المحلي القاعدة التي ترتكز عليها الميزة التنافسية للدول، وحجم ومعدل نمو هذا الطلب يوسع هذه الميزة ويؤثر على سلوك الاستثمار وتوقيته ومبررات المستثمرين.[3]

[25] كلثوم كباي، "التنافسية واشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي"، مذكرة مقدمة لنيل شهلدة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة باتنة، 2007- 2008، ص 37- 39

وتجدر الإشارة إلى أن تأثير الطلب على القدرة التنافسية مرتبط ببقية المحددات المكونة لنظام الماسة حيث نبه بورتر إلى عدم التعامل مع دور كل مجدد على حده[4]، لأن النظام في هذه الحالة متكامل وكل محدد يكمل الآخر.[26]

ـــ **الصناعات المرتبطة والمدعمة (المكملة والمغذية)**: يعتبر وجود صناعات مساندة للتنافسية على المستوى الدولي مجددا آخر من محددات الميزة التنافسية، فوجودها في الدولة يمنح مزايا للصناعات الأخرى بطرق عديدة، وخير مثال على ذلك السيطرة الايطالية على صناعة الحلي من الذهب والفضة حيث يعود الفضل في ذلك إلى مؤسسات ايطالية أخرى تصنع ثلثي الآلات المتخصصة في صناعات الحلي وهي الرائدة عالميا في إعادة تحويل المعادن الثمينة. فصناعة الحلي الايطالية يمكنها الحصول وبسرعة من مورديها على نماذج جديدة من التجهيزات نظرا لما تعرفه السوق الايطالية من منافسة محلية شرسة في سوق هذه التجهيزات مما يعني تحقيق نتائج بأسعار جيدة وخدمات لما بعد البيع تكون مغرية وفعالة[5].

واستنادا لما جاء فإن سهولة وسرعة الوصول إلى تحقيق الميزة يكون ببناء روابط بين مختلف الأنشطة التي تؤدي إلى وجود صناعات مرتبطة ومدعمة على المستوى المحلي لأن الميزة الأساسية لوجود موردين محليين تستمد من كونهم ناقلا للمعلومات والاختراعات إلى مستهلكيهم وزبائنهم مما يؤدي إلى تسريع الوتيرة العامة للاختراع في كل الصناعات الوطنية وستتضاعف كل هذه المزايا بالتقارب الجغرافي وسهولة الاتصالات بدلا من الاعتماد على الموردين الأجانب.[27]

ـــ **استراتيجية وبنية ومنافسة المؤسسات**: إن المحدد الرابع للميزة التنافسية الوطنية في صناعة معينة يتمثل في البيئة التي تنشأ وتنظم وتسير فيها المؤسسات وأيضا طبيعة المنافسة المحلية، وتختلف استراتيجيات وأنماط تنظيم المؤسسات بشكل كبير من دولة إلى أخرى كما يلعب دور المنافسة المحلية دورا أساسيا في عملية الاختراع والابتكار وفي النجاح النهائي على المستوى الدولي. ففي ايطاليا مثلا تتمثل المؤسسات ذات المركز المهم والقادرة على المنافسة الدولية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والممولة برؤوس أموال خاصة ومسيرة من طرف العائلات، على عكس ألمانيا التي يكون فيها مسيرو المؤسسات في الغالب أفرادا على قدر كبير من التأهيل والتكوين التقني، كما أن تنظيم هذه المؤسسات يتطلب أسلوب التسلسل في مستويات المسؤوليات.

---

[26] كلثوم كباني،مرجع سابق، ص 40

[27] نفس المرجع، ص 41

وعليه لا توجد نموذج عالمي مطبق، فالميزة التنافسية المكتسبة في الصناعات تكون ناتجة عن تطبيقات إدارة الأعمال والتطبيقات التنظيمية المحلية وناتجة أيضا عن مصادر الميزة التنافسية الخاصة بالصناعة نفسها.

ومن جهة أولى بورتر عناية فائقة للمنافسة المحلية وأشار إلى أن المؤسسات التي تنجح في امتحان المنافسة الدولية هي المؤسسات التي تواجه منافسة شرسة والتي تولد الضغط نحو مزيد من التطور والاختراع، ومن ثم تفرض على المؤسسات السعي المستمر للتجديد وتخفيض التكاليف وتحسين الجودة والنوعية والخدمات وابتكار طرق ومنتجات جديدة وعليه فالمنافسة المحلية لا يمكن حصرها في المنافسة السعرية وإنما في شكل آخر من المنافسة يعتمد على التكنولوجيا والتجديد ويعمل على توليد مزايا وطنية كامنة وأكثر ديمومة فالمنافسة بالتكنولوجيا تكون أكثر فعالية وايجابية من أجل تحقيق مزايا تنافسية متينة ومستمرة ودائمة.[28]

إن تحقيق المزايا التنافسية للدولة بالاعتماد على المحددات الرئيسية السابق ذكرها يعتبر غير كاف إذا لم يتم جمعها بمحددين ثانويين هما الصدفة والدولة.

2/ المحددات الثانوية: أشار بورتر إلى محددين ثانويين واعتبرهما مساعدين في تحقيق النجاح للدولة على المستوى العالمي ويتمثلان في:

ـــ **دور الصدفة:** على الرغم من أن المحددات التي سبق ذكرها لا تشكل المحيط التنافسي للصناعات، فإن تاريخ أغلب النجاحات الصناعية يثبت بأن الصدفة كان لها دورا في هذه النجاحات. وتتمثل الصدفة في الظروف والأحداث التي تقع فجأة وتخرج عن إرادة المؤسسات والحكومات، وهذه بعض الأحداث التي تؤثر على التنافسية الوطنية:

ـــ التغيرات التكنولوجية الكبيرة (الاليكترونيك الدقيقة والتكنولوجيا الحديثة)

ـــ التقلبات في مستويات الأسعار في المجال البترولي مثلا

ـــ التطورات المسجلة في الأسواق المالية العالمية وأسعار الصرف

ـــ الارتفاع المفاجئ للطلب الإقليمي أو الجهوي

[28] كلثوم كبابي، مرجع سابق، ص 42

ـــ القرارات السياسية لحكومات الدول الأجنبية

ـــ الحروب

ومن شأن هذه الأحداث إعادة توزيع المواقع التنافسية، فالصدفة يمكن أن تلغي نهائيا مزايا المنافسين بفرض ظروف جديدة كما يمكن أن تمنح الفرص لصناعات أخرى لاحتلال الريادة من خلال التكيف الأحسن في البيئة الجديدة وبذلك فالأحداث المفاجئة تضرب الدول بطريقة غير عادلة. ومن جهتها تعمل المؤسسات والدول على الاستفادة قدر المستطاع من هذه الأحداث وتحويلها إلى ما فيه تحسين لميزتها التنافسية.[29]

ـــ دور الدولة: قيل الكثير عن دور الدولة وتم التعليق عليه في كل النقاشات المتعلقة بالتنافسية الدولية، فهناك من يرى أن تأثير الدولة أساسي أو أنه العامل الأكثر أهمية في المنافسة الدولية، لذلك يعد نجاح الصناعات اليابانية والكورية المرتبطة بالسياسات المتبعة من طرف السلطات العمومية لهذه الدول خير دليل على ذلك، وتكمن أهمية دور الدولة في تأثيرها على المحددات الأربعة الأساسية المكونة لنموذج الماسة بطريقة ايجابية أو سلبية، فيكون تأثيرها على عوامل الإنتاج من خلال الدعم والسياسات المالية...[1]،أما تأثيرها على عنصر الطلب فيكون من خلال ضريبة المبيعات أو من خلال مساهمتها كمشتري لدعم الطلب المحلي، حيث تعتبر في الغالب المشتري الأكبر لعدد من المنتجات: كالنفقات العسكرية وتجهيزات الاتصالات والطائرات المخصصة لشركات الطيران الوطنية.... كما يظهر دور الدولة بالنسبة للصناعات المرتبطة والمدعمة بطرق عديدة من خلال الرقابة على وسائل الإعلان والدعاية أو عن طريق الإجراءات التي تتخذها لتنسيق الخدمات المتبادلة بين المؤسسات ويبرز دورها أيضا في توجيه إستراتيجية وبنية ومنافسة المؤسسات من خلال تنظيم أسواق رؤوس الأموال والسياسة الضريبية وقوانين المنافسة.[30]

ثانيا: مؤشرات المنتدى الاقتصادي العالمي: ونظرا لعدد وافر من هذه العوامل لخصها المنتدى في مؤشر واحد هو مؤشر التنافسية العالمية، وهو يصنف الدول حسب مراحل تطور اقتصادياتها وتنافسيتها بالاعتماد على المنهجية التالية:

[29] كلثوم كباني، مرجع سابق، ص 43

[30] نفس المرجع، ص 44

الشكل رقم3 : المتطلبات الأساسية لكل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي

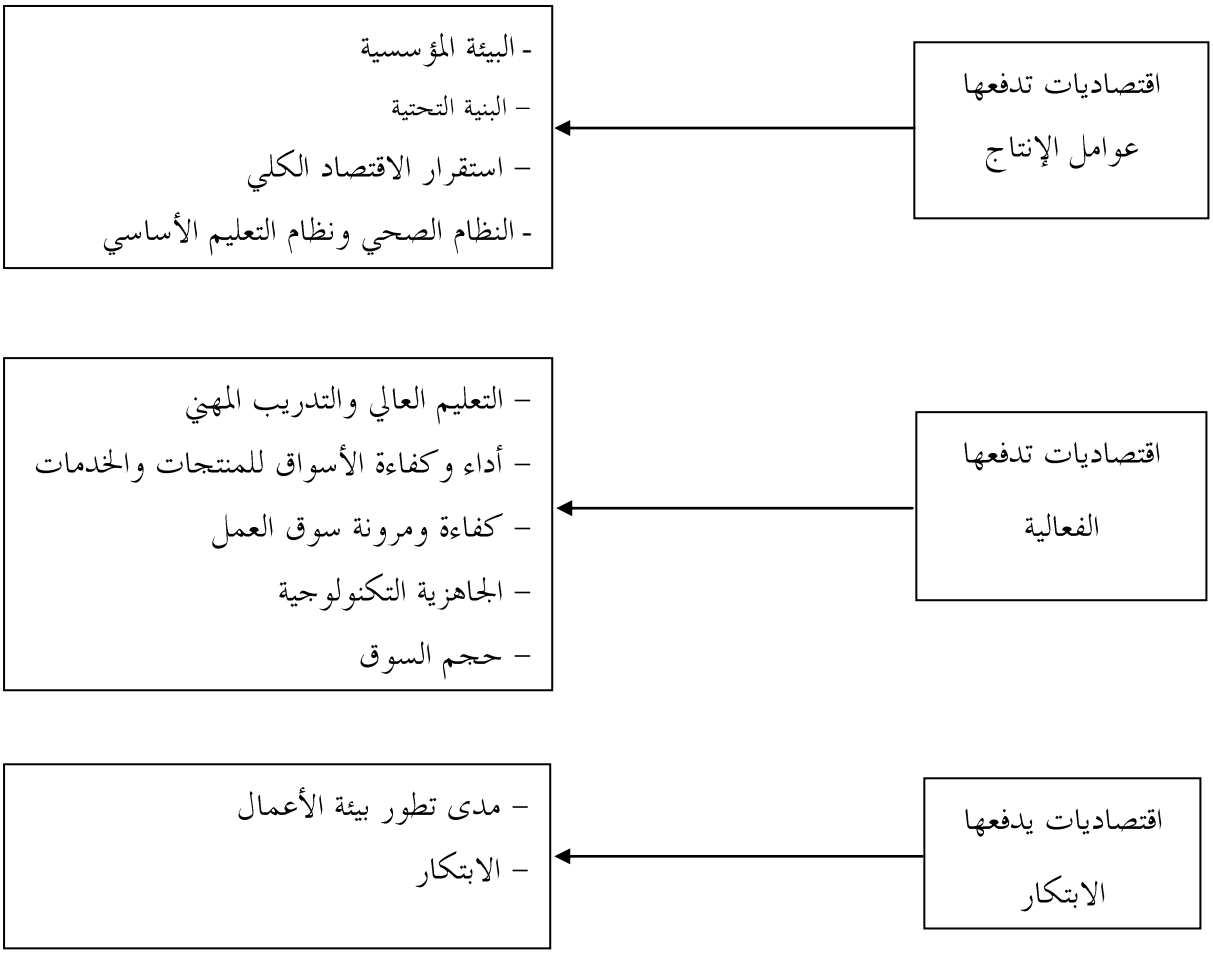

المصدر:seddi Ali، مرجع سبق ذكره، ص 53

- **الركائز الأربعة للقاعدة الاقتصادية**

- **البيئة المؤسسية (أداء المؤسسات العامة والخاصة)**: إن المؤسسات هي التي تخلق القيمة وتوزع الدخل، في حين أنها تمثل عنصرا مهما وأساسيا في القدرة التنافسية لدرجة أنها تحديد الإطار القانوني والإداري للتفاعل بين الأفراد والشركات والحكومات لخلق الثروة.

- **البنية التحتية (الهياكل القاعدية)**: وهي عامل أساسي في النشاط الاقتصادي، وهي أيضا تعزز القدرة التنافسية للدول لعدة أسباب. فالبنية التحتية للمواصلات ذات أهمية كبيرة خصوصا إذا كانت سريعة ومنخفضة التكلفة.

- **استقرار الاقتصاد الكلي:** إن غياب هذا المعيار الأساسي يجعل العمل صعبا. والتضخم يضعف من قدرة الشركات على الاستثمار، كما أن ارتفاع الدين العام والنظام المالي الضعيف قد يسبب وزيادة في أسعار الفائدة.

- **النظام الصحي ونظام التعليم الأساسي:** إنه عامل حاسم لدرجة أنه إذا كان للبلد قوى عاملة صحية وذات تعليما جيدا فلهذا البلد أكثر قدرة على استخدام كامل إمكانياته.

- **الركائز الأربعة لمصادر الكفاءة:**

- **التعليم العالي والتدريب المهني:** ينبغي تعزيز التعليم الأساسي من قبل التعليم العالي لمساعدة البلاد على التغلب على قصبان التقدم التقني.

- **أداء وكفاءة الأسواق للمنتجات والخدمات:** إن الكثير من الضرائب تؤدي إلى عرقلة سير الاقتصاد وأداءه وبالتالي الاقتصاد الأكثر تنافسية هو عندما يكون النظام الضريبي بسيط، كما أن دور المستهلكين مهم في كفاءة الأسواق. في الواقع هم المحرك الأول لأي اقتصاد. وغني عن القول أن المستهلكين في بعض الدول لديهم أذواق واحتياجات الدول الأخرى المختلفة، مما اضطرت الشركات لتكون أكثر ابتكارا.

- **كفاءة ومرونة سوق العمل:** وهذا هو الشرط الوحيد لتحسين توزيع العمل. وهذا يعني أنه يمكن نقل الأفراد بسهولة من قطاع إلى آخر.

- **الأسواق المالية المتطورة:** لقد تم تسليط الضوء من جراء الأزمة المالية للعقد الماضي على الدور الأساسي للعمل وتطوير الأسواق المالية في الاقتصاديات الوطنية. ويشمل هذا الركن اثنين من العناصر الأساسية لتحسين القدرة التنافسية: ربحية النظام المالي كمصدر لتمويل الشركات واستقرار وموثوقية النظام المالي.

- **الركائز الأربعة لاقتصاد المعرفة:**

- **الجاهزية التكنولوجية (خفة حركة التكنولوجيا)**: يكون البلد قادر على المنافسة إذا كان لديه عوامل اقتصادية تسمح له وبسرعة الاعتماد على معظم الابتكارات واستعمالها بمهارة، وهذا لا يعني بالضرورة أن يكون هذا البلد هو المنتج لهذه التكنولوجيا.

وبالتالي فإنه يمكن أن تكون البلد بارعة بما فيه الكفاية لاستخدام التكنولوجيا الجديدة دون أن تكون هي نفسها المبتكرة.

- **حجم السوق**: يجب أن تكون السوق كبيرة مما يسمح للمؤسسات الانتاج بكميات كبيرة.

- **تطور بيئة الأعمال**: تعكس جودة بيئة الأعمال التجارية للبلد تنظيم العلاقات مع الموردين والمقاولين من الباطن والعملاء.

- **الابتكار**: يعتبر عنصرا أساسيا للبلدان التي لديها التكنولوجيا والتي تعتمد فقط على قدراتها الذاتية للابتكار، من أجل البقاء في السوق. كما يجب عليها أن تقدما باستمرار منتجات وخدمات جديدة.[31]

[31] Seddi Ali، مرجع سابق، ص 50-53

خلاصة الفصل

من خلال كل التفاصيل المعروضة في هذا الفصل نستخلص أن هناك ثلاثة مستويات للتنافسية، وهي التنافسية على مستوى الدولة، القطاع، المؤسسة.

وتعتبر التنافسية من أهم التحديات التي تواجهها الدول، وذلك لأن درجة التنافس في السوق الدولية تعد من العوامل التي تحدد قدرة الدولة على الصمود في وجه المنافسة وضمان استمرارها في هذه السوق، وقد دفعت حدة التنافس في السوق بالدول إلى تطبيق أحدث الأساليب لمواجهة هذه المنافسة.

مقدمة الفصل

مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال حيث اتبعت الجزائر بعد استقلالها سياسة اشتراكية، إذ هيمنة الدولة على كل المجالات الاقتصادية باستعمالها المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ سياستها. وكون المجتمع الجزائري مجتمعا زراعيا قامت الدولة الجزائري في تلك الفترة بإنشاء مزارع ضخمة بعد تأميمها، وللقيام بذلك اعتمدت الدولة الجزائرية على إيرادات ناجمة من قطاع المحروقات التي تميزت بالارتفاع باستثناء سنة 1989/1986 التي تميزت بانخفاض سعر البترول، واجتهدت السلطات الجزائرية في تحسين مستوى معيشة أفرادها، وتحقيق مكانة معتبرة للدولة الجزائرية ضمن دول العالم.

المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري خلال العشرين سنة عقب الاستقلال (1962 -1986)

لقد مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل، سيتم التطرق إليها في هذا المبحث

المطلب الأول: مرحلة الانتظار (1962- 1965)

تميزت هذه المرحلة بصفة عامة بمشاكل تسييرية للجهاز الإنتاجي نتيجة ذهاب المعمرين الأوروبيين، الأمر الذي أدى بتولي العمال الجزائريين بإدارة تلك المشروعات الاقتصادية الموجودة آنذاك. تولد عن تلك المرحلة وجود قطاعات مسيرة بواسطة العمال مع وجود القطاع الخاص في المجال الصناعي والفلاحي والتجاري. تعتبر هذه العملية أول مسيرة تصحيحية للاقتصاد يعد الاستقلال رغم عدم وضوح النموذج الوطني للتنمية الاقتصادية، وقامت السلطات الجزائرية بتأميم الأراضي الزراعية سنة 1963، وبدأت اللجان التسييرية تزول في الصناعة وتحل محلها الشركات الوطنية بعدما قامت الدولة بإنشاء الأدوات التي تمكنها من القيام بالتخطيط بعد توفير الشروط المناسبة.[1]

وقد كان الإنتاج الصناعي ضعيفا غير قادر على مواجهة متطلبات السوق المحلية.[2]

- برنامج طرابلس: قامت بإعداده جبهة التحرير الوطني للثورة في جوان 1962 وينص على أن التنمية على المدى الطويل ترتكز على إقامة صناعات قاعدية مما يستدعي الدولة أن توفر الشروط اللازمة لإنشاء صناعة ثقيلة.

- ميثاق الجزائر أبريل 1964: ركز هذا الميثاق على خلق مناصب شغل تتناسب مع طلابيات التوظيف والعمل على تخفيض الاستيراد ورفع الإنتاج المحلي لمواجهة الطلب المتزايد للسكان.

إذا نجد أن هذا الميثاق قد ركز على الجانب الاجتماعي لخلق تنمية حقيقية.[3]

كما تم في هذه الفترة إنشاء الشركة الوطنية سوناطراك التي كانت تعمل على تسويق المحروقات وقد بدأت العمل على البحث والتنقيب بعد سنة 1965.[4]

---

[1] كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن، 2005، ص3

[2] زرقين عيود، صناعة الحديد والصلب في استراتيجية التنمية الصناعية بالجزائر، رسالة ماجيستر، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1996، ص 35

[3] عجابي خديجة، التصنيع والنمو الحضري بالجزائر، رسالة ماجستير، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1989، ص 59

[4] زرقين عبود، مرجع سبق ذكره، ص 36

المطلب الثاني: المرحلة الممتدة من 1966 إلى 1978

اتصفت هذه المرحلة بقيام الدولة الجزائرية بعدة مخططات تنموية منها:

-المخطط الثلاثي (1967- 1969): والذي تضمن توجيه برنامج الاستثمار نحو استحداث قطاع صناعي ي تميز بتوازن نسبي للمعامل المتوسط لرأس المال، ويعبر عن المعامل القطاعي لرأس المال حيث نجد:

أ ـــ إن الصناعات القاعدية كان نصيبها من حجم الاستثمارات 1,4 مليار دينار، أكبر بقليل من نصيب الصناعات المنتجة لسلع الاستهلاك 1 مليار دينار.

ب ـــ بينما كان نصيب الزراعة وقطاع الري عموم1,9 مليار دينار، أقل بكثير من نصيب قطاع المحروقات 2,3 مليار دينار.

ينظر معظم الاقتصاديين إلى هذا المخطط بأنه خطة أولية سبقت المخططات التي أعقبتها، وهو عبارة عن أرضية استثمارية وضعت لبناء المخططات اللاحقة، المتضمنة لأهداف الإستراتيجية التنموية محل الدراسة.[5]

-المخطط الرباعي الأول (1973 -1970): قيام المؤسسات العمومية، والجماعات المحلية، والوزارات الوصية بتصوير المشاريع الاستثمارية واختيارها على أساس عدة معايير محددة من قبل سكرتارية الدولة للتخطيط. إن الهدف المرجو من ذلك المخطط هو إنشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد.[6]

كما أن تكاليف استثمار هذا المخطط تميزت بالارتفاع عن ما كانت عليه في المخطط الثلاثي وذلك راجع لاهتمام الدولة بتقوية الصناعة الثقيلة وإنشاء صناعات جديدة تخص المحروقات والتركيز أيضا على الفروع الميكانيكية وقد زاد أيضا اهتمام الدولة بالقطاع الزراعي فقد زادت الزراعة في هذا المخطط عن المخطط الثلاثي.[7]

-المخطط الرباعي الثاني (1974 - 1977): يعتبر هذا المخطط تكملة للمخطط السابق، حيث اتجهت الجهود في تمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة، وخاصة الحديد والمحروقات، ومواد البناء، والميكانيك والكهرباء، والاليكترونيك، وكذا الاهتمام بالقطاعات الغير اقتصادية، نتيجة ارتفاع إيرادات المحروقات، إن إعطاء الأولوية

---

[5] سعدون بوكبوس، الاقتصاد الجزائري "محاولتان من أجل التنمية"، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة، 2013، ص 150

[6] كربالي بغداد، مرجع سبق ذكره، ص 4

[7] دوراسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي 1990- 2004، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 342

للصناعة الثقيلة بهدف إنتاج سلع إنتاجية لمختلف القطاعات، بغية تحقيق الاستقلال الاقتصادي في المدى الطويل. إن هذه النتيجة يبرزها نصيب القطاع العام من الناتج الوطني الخام حقق 65,42% سنة 1978 مقابل 30,07% سنة 1969.[8]

وتتميز هذه المرحلة على العموم بالتخطيط التوجيهي للاستثمارات والتنظيم التساهمي. كانت المخططات السالفة تهدف إلى بناء الاقتصاد الوطني على أساس إنشاء شركات وطنية كبرى تحتكر السوق الوطنية، إلا أن هذا الأمر أدى إلى وجود ممارسات بيروقراطية، وزيادة مفرطة في عدد العمال، إضافة إلى عدم وجود توازن في حجم الاستثمارات.[9]

المطلب الثالث: المرحلة الممتدة من 1979 إلى 1986

تميزت هذه الفترة بأنها فترة الاصلاحات الاقتصادية بفرض تصحيح الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن فترة السبعينات، حيث شهدت هذه الفترة انجاز مخططين تنمويين هما:

- المخطط الخماسي الأول (1980 - 1984): لقد وضعت الجزائر، مخططا خماسيا يمتد من سنة 1980 إلى نهاية 1984. تضمن هذا المخطط توجيهات، صدرت عن المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني في جوان 1980. لقد كان أساس هذه التوجيهات يرتكز على تقييم سياسة التنمية التي اتبعتها الجزائر في الفترة ما بين 1967 - 1978 من جهة، وأفاق عشرية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تبنتها اللجنة المركزية للحزب، في شكل توصيات صادرة عن دورة ديسمبر 1979 من جهة ثانية يذكر واضعو هذا المخطط أنه يتميز بالتوازن والتنظيم بدرجة أكبر من المخططات السابقة، كما أنه يركز كثيرا على الاقتصاد في إدارة الموارد النادرة خصوصا رأس المال: كما يركز على ضرورة تحسين الإنتاج والإنتاجية، ويسعى إلى تحقيق التوازن القطاعي بين الفلاحة والري والصناعة والنشاطات المنتجة والمنشآت القاعدية من جهة، والمردود الاقتصادي وتلبية الحاجات الاجتماعية من جهة ثانية.

لقد حدد المخطط أهداف أخرى يمكن ذكرها فيا يلي:

1 - تدعيم الاستقلال الاقتصادي للجزائر عن طريق إعادة التوازنات العامة للاقتصاد الوطني والتوازنات الخارجية، تخفيض حجم الديون الخارجية، وتدعيم الاندماج الاقتصادي فيما بين القطاعات.

[8] كربالي بغداد، مرجع سبق ذكره، ص 4

[9] نفس المرجع، ص 4

2 – تجنيد فعال ومثمر للقدرات البشرية والمادية المتاحة.

3 – تكييف بنية الاستثمارات القطاعية بصفة تضمن تغطية مرضية للاحتياجات الاجتماعية الأساسية وامتصاص التأخيرات الكبيرة المتراكمة في بعض القطاعات، وتوفير شروط استغلال أحسن للقدرات الإنتاجية وتطويرها.

4 – تعميم أوسع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على كل التراب الوطني.

5- تكييف شروط تنظيم وتسيير الاقتصاد الوطني المترابط بما يدعم التخطيط، وتوزيع أكبر للمسؤوليات واستعمال أفضل للآليات الاقتصادية في ميدان التدخل وتأطير الدولة.

6 –إعداد شروط التنمية المستقبلية للاقتصاد الوطني.[10]

– المخطط الخماسي الثاني (1985 -1989): شكلت الخطة الخماسية الثانية مرحلة هامة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، لقد كانت هذه الخطة تستهدف توقيع وتنفيذ البرامج الرامية إلى تدعيم الكفل بطموحات الأمة وتلبية متطلبات البناء الاشتراكي وتقوية استقلالية الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد لذلك قد حدد لهذا المخطط "حسب التوجيهات العامة" غايتان كان ينبغي بلوغهما وهما:

1/ تنظيم مختلف الأنشطة التنموية، مع مراعاة القيود الخاصة بالمرحلة.

2/ إدراج المخطط ضمن منظور تنموي طويل الأمد، وعليه فالتوازنات العامة للاقتصاد الجزائري في فترة المخطط تحقق من خلال:

أ – تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان

ب – مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج والاستثمارات

ج – المحافظة على الاستقلال الاقتصادي، واستقلالية قرارات الدولة لا سيما بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية.[11]

المبحث الثاني: أزمة البترول (1986 والتعديل الهيكلي)

إن انتقال الجزائر من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق كانت له انعكاسات معينة على السياسة النقدية، وعلى أهدافها وأدواتها، وإن الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الليبرالي، تطلب من الحكومات

[10] سعدون بوكبوس، الاقتصاد الجزائري "محاولتان من أجل التنمية"، مرجع سبق ذكره، ص 181

[11] سعدون بوكبوس، نفس المرجع، ص 186- 187

المتعاقبة القيام بعدة إصلاحات اقتصادية، تمثلت في الاصلاح النقدي لسنة 1986، ثم إصلاح لسنة 1988، ووصولا إلى إصلاح 1990 المتعلق والقرض والنقد. لكن كل هذه الاصلاحات لم ترقى للمستوى المرغوب، مما دفع بالجزائر اللجوء إلى مؤسسات النقد الدولية، الشيء الذي ترتب عنه القيام بإصلاحات هيكلية وتعديلات مست على الخصوص السياسية النقدية. وذلك بغية توجيه الاقتصاد الجزائري نحو الاندماج في العولمة الاقتصادية.

المطلب الأول: التعديل الذاتي (1986 -1993)

تميزت مرحلة الثمانينات بالشروع في عملية إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات أو عملية التطهير المالي، ابتداء من عام 1983 تبعا لإعادة هيكلتها العضوية، وكانت هذه العملية تهدف إلى تحسين الوضعية المالية للمؤسسات الاشتراكية والمؤسسات الوطنية التابعة للقطاع العام.

وتبعا لذلك وتحت ضغط أزمة النفط الخانقة، فإن أول إجراء قامت به الحكومة الجزائرية ضمن سلسلة من الإجراءات التي كانت تهدف إلى التحول نحو اقتصاد يقوم على أسس وقواعد اقتصاد السوق، هو اصدارها لقانون بنكي جديد (قانون القرض والنقد 1990)، هدفه الأساسي إصلاح المنظومة المصرفية، مع تحديد مهام ودور البنك المركزي والبنوك التجارية كما تقتضيه قواعد ومبادئ النظام المصرفي ذو المستويين، مع إعادة الاعتبار لدور وأهمية السياسة الاقتصادية الكلية.

وهكذا أصبحت سياسة الائتمان المصرفي تخضع لمتطلبات الاقتصاد الكلي وليس الاحتياجات المؤسسات، الأمر الذي نتج عنه نوع من الاستقلالية والمرونة في تعديل هيكل أسعار الفائدة الأسمى المطبقة من طرف المصارف، مع ضبط وتعديل اجراءات التعامل مع المؤسسات فيما يتعلق بشروط منح الائتمان.

وبموجب قانون86-12 المتعلق بنظام البنك والقرض، تم ادخال تعديلات على الوظيفة المصرفية، حيث يقوم هذا القانون في اتجاه ارساء المبادئ العامة والقواعد التقليدية للنشاط المصرفي. أما من الناحية التطبيقية فينص التشريع على توحيد الإطار القانوني الذي يسير النشاط الخاص بكل المؤسسات المصرفية والمالية.[12]

إن اعتماد الجزائر على موارد المحروقات بنسبة تفوق في كل مراحل التطور الاقتصاد الجزائري 95%، الأمر الذي أحدث أزمة حقيقية عندما انخفضت أسعار المحروقات في سنة 1986 وانخفض سعر صرف الدولار.

[12] بلعزوز بن علي–د.كتوش عاشور، "دراسة لتقييم انعكاس الاصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية"، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف – الجزائر–، ص 4

كانت السياسية الاقتصادية رهينة تغيرات وتطورات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، نتيجة الاعتماد الكلي على المحروقات، وما نتج عن ذلك من ارتباط القرار الاقتصادي للدوائر الخارجية المتحكمة في التجارة العالمية والأسواق المالية والنقدية.

إن ارتباط تمويل الاقتصاد الجزائري بإيرادات صادرات المحروقات دون مصادر اخرى، دفع بها إلى شفى الانهيار بسبب أزمة البترول، وانهيار مداخيل الصادرات سنة 1986، حيث عرف سوق النفط تراجعا خطيرا في الأسعار فمن 27دولار للبرميل سنة 1985 انخفض السعر إلى أقل من 14دولار في سنة 1986 بعيدا كل البعد عن أسعار سنة 1982 التي بلغت آنذاك 32دولار للبرميل. ونتيجة لذلك انخفضت ايرادات الصادرات من 12,7مليار دولار سنة 1985 إلى 7,9مليار دولار سنة 1986، أي انخفاض قدره 4,8مليار دولار خلال سنة واحدة، أي انخفاض بنسبة قدرها 38% وهو ما أثر بشكل كبير على توازن ميزان المدفوعات.

ووقعت الجزائر كغيرها من الدول النامية في مصيدة المديونية الخارجية، حيث فتحت الأسواق المالية والنقدية الأجنبية على مصرعها لإقراض السلطات الجزائرية بحجة التنمية التي اعتمدتها الحكومة في المخطط الرباعي الأول (1970-1973) والمخطط الثاني (1974-1977). خاصة أن نموذج التنمية المتبع قائم على الصناعات المصنعة الذي يتطلب رصد أموال ضخمة، الأمر الذي بالسلطات الجزائرية اللجوء إلى المصادر الخارجية للحصول على موارد مالية إضافية لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة.

فقد بلغت الديون الخارجية في نهاية المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) حوالي 12مليار لترتفع بعد ذلك إلى 19,8 مليار في سنة 1985، وهذا ما يؤكد ارتباط مديونية الجزائر بالاستثمارات المخططة، ولكن هذه الديون لم تكن لتشكيل أي خطر أو حرج، حيث كانت تسدد في أوقاتها المحددة.

اما الفترة ما بين سنة 1985إلى سنة 1993: تميزت هذه المرحلة مرة اخرى بالانخفاض المفاجئ لأسعار البترول خاصة في سنوات 1989-1990-1991، وبأزمة سياسية وأمنية حادة، فأدى ذلك الى الارتفاع المستمر للديون الخارجية المتوسطة والطويلة الأجل، حيث تطورت مجموع الديون الخارجية من 19,8مليار دولار سنة 1985 إلى 27,9مليار دولار سنة 1991 ثم 25,7مليار دولار سنة 1993.

أما خدمات الدين في السنوات الثلاثة الأخيرة من هذه المرحلة 1991-1992-1993 بلغت على التوالي 9,5 مليار دولار، و9,3 مليار دولار، و9مليار دولار، في الوقت الذي بلغت فيه ايرادات صادرات الجزائر خلال هذه الفترة على التوالي 12,9 مليار دولار، 12,1 مليار دولار، و11مليار دولار، مسجلة بذلك ارتفاعات

قياسية في نسبة خدمات الدين، بلغت هذه النسب 73,9% سنة 1991، و76,5% سنة 1992، و82,2% سنة 1993.[13]

المطلب الثاني: برنامج التعديل الهيكلي (1993 -1998)

يمكن وصف وضعية الجزائر في نهاية سنة 1993 بأنها تميزت بالانهيار التام للتوازنات الاقتصادية والنقدية والمالية بفعل انخفاض إيرادات الدولة لتدهور أسعار المحروقات من جهة ، وارتفاع المديونية الخارجية و خدمات الدين من جهة أخرى، و انسداد تام للأسواق المالية والنقدية الدولية أمام السلطات الجزائرية ،وتدهور خطير في الوضعية الأمنية ، نتج عنها خسائر للممتلكات و المؤسسات العامة و الخاصة قُدرت بالملايير، مأساة اجتماعية و فقر مدقع ، بطالة، نتيجة حرق المؤسسات والغلق والإفلاس و تصفية المؤسسات العمومية ، و انخفاض مستوى الاستثمار المنتج، وفشل سياسة استقطاب تـــدفق رؤوس الأموال الأجنبيـــة.

يمتـــد برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي أبرمته السلطات الجزائرية مع مؤسسات النقد الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) الى مرحلتين: مرحلة التثبيت الاقتصادي قصيرة الأجل تمتـــد لمدة سنة من افريل 1994-ماي 1995، ومرحلة التعديل الهيكلي متوسطة الأجل تمتد لمدة ثلاث سنـــوات من 1995-1998.

يهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي الموسع إلى القضاء على الاختلالات العميقة في توازنات الاقتصاد الكلي التي ظلت تعاني منها الجزائر منذ 1986، ورغم الإصلاحات التي قامت بها، كما يهدف برنامج التثبت والتعديل الهيكلي إلى إصلاحات عميقة تشمل جميع القطاعات، من بينها القطاع المصرفي والمالي.[14]

أهداف برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي 94-1998: تمثل برنامج الإصلاح الاقتصادي الموسع في إعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف، وللوصول إلى ذلك، ارتكزت السياسة الاقتصادية والنقدية والمصرفية على تحقيق الأهداف التالية:

-التحكم في المعروض النقدي للحد من التضخم .

-تحرير معدلات الفائدة المدينة للبنوك، مع رفع معدلات الفائدة الدائنة على الادخار، و بالتالي تحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة ،في سبيل إحداث منافسة على مستوى تعبئة المدخرات للمساهمة في تمويل الاستثمارات

[13] .بلعزوز بن علي – د.كتوش عاشور، مرجع سابق، ص 3

[14] بلعزوز بن علي – د.كتوش عاشور، "واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الاصلاح"، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائر والتحولات الاقتصادية –واقع وتحديات-، جامعة الشلف، ص498

وتحسين فعالية الاستثمار، بالرفع من إنتاجية رأس المال ، ومن ثم رفع معدل النمو الاقتصادي المبتغى تحقيقه خلال الفترة.

-توفير الشروط اللازمة لتحرير التجارة الخارجية، تمهيدا للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ، ومن ثم الاندماج في العولمة الاقتصادية.

-رفع احتياطات الصرف بغرض دعم القيمة الخارجية للعملة.

-التخلي عن استعمال وسائل المراقبة المباشرة لقروض الاقتصاد في 1994، تحضيرا للاستعمال التدريجي لوسائل المراقبة غير المباشرة – الاحتياطي النقدي و السوق المفتوحة-، مع تنمية السوق النقدي عن طريق وضع نظام مزايدة لديون البنك المركزي، و سندات الخزينة، و من ثم جعل معدل تدخل البنك الجزائري في السوق النقدية عند مستوى 20%، مع رفع معدل إعادة الخصم الى 15%، معدل السحب على المكشوف للبنوك على البنك الجزائري يعادل 24%.

_التحضير لإنشاء سوق للأوراق المالية (القيم المنقولة) ، بإنشاء لجنة تنظيم ومراقبة للبورصة وشركة تسيير سوق القيم، مع إمكانية السماح للمؤسسات الوطنية ذات النتائج الجيـــدة بالتوسع في رأس مالها بنسبة 20%، ابتداء من 1998.

_مراقبة الحسابات البنكية التجارية العمومية بالتعاون مع البنك العالمي خلال الفترة 94-96. والسماح للمشاركة الأجنبية الاستثمار في البنوك الجزائرية.[15]

المبحث الثالث: ألفية الاصلاحات الاقتصادية (2000 – 2014)

المطلب الأول: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)

يهدف هذا البرنامج على المدى القصير والمتوسط إلى مكافحة الفقر أولا وخلق مناسب الشغل ثانيا، وضمان التوازن الجهوي ثالثا واحياء الفضاء الاقليمي رابعا، وخصص لهذا البرنامج مبلغ 525 مليار دج أي ما يعادل 7,5 مليار دولار بهدف ايجاد الظروف المثلى من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني يضاف إلى هذا غلاف مالي يفوق خمسة مليار دج كإنفاق عمومي يكمل دعم الانعاش الاقتصادي في إطار برامج أخرى مثل صندوق تنمية مناطق الجنوب وبرامج الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، ويعتمد هذا الدعم خصوصا على:

[15] بلعزوز بن علي – د.كتوش عاشور، مرجع سابق، ص498

- رفع الطلب الداخلي وإعادة تحريكه عن طريق الانفاق العمومي.
- دعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة والشغل لاسيما من خلال تنمية الاستغلال الفلاحي وتشجيع المؤسسة المنتجة الصغيرة والمتوسطة الحجم خاصة المؤسسة المحلية.
- إعادة الاعتبار للمنشآت القاعدية وتقوية الخدمات العمومية وتحسين الظروف المعيشية وتنمية الموارد البشرية.

عملت الدولة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي على ضخ ما قيمته 525 مليار دج وزعت كما يتبين في الجدول التالي:

الجدول رقم1: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)

البيان / البرامج	المبلغ (مليار دج)	النسبة %
دعم الإصلاحات	45	8.6
دعم مسار الإنتاج :الفلاحة و الصيد البحري	65.3	12.4
التنمية المحلية	114	21.7
تقوية الخدمات العمومية و تحسين المستوى المعيشي	201.5	40.1
تطوير و تنمية الموارد البشرية	90.2	17.2
المجموع	525	100

المصدر: جمال عمور، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقية الشراكة العربية الأورو متوسطية، أطروحة دكتوراه، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 333

يتضح من الجدول أن الدولة أعطت أهمية خاصة للخدمات العمومية وتحسين المستوى المعيشي حيث خصصت ما قيمته 210,5 مليار دج أي ما نسبته 40,1% من مجموع الغلاف المخصص لهذا البرنامج ثم يليه

التنمية المحلية بمقدار 114 مليار دج ثم دعم مسار الإنتاج ودعم الاصلاحات بقيمة 65,3 مليار دج و45 مليار دج على التوالي من إجمالي الغلاف المخصص لهذا البرنامج.[16]

نتائج برنامج الانعاش الاقتصادي:

من نتائج برنامج الانعاش الاقتصادي أهم المؤشرات الاقتصادية التي يمثلها الجدول الآتي:

الجدول رقم2: أهم المؤشرات الاقتصادية المسجلة خلال فترة تنفيذ سياسة الانعاش

السنة / البيان	2000	2001	2002	2003	2004
الناتج الداخلي الخام(مليار دج)	4123.51	4260.81	4537.69	5264.19	5993
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	2464.29	2778.49	3020.66	3345.35	3683
التضخم%	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6
رصيد الميزانية	53.19-	68.71	26.03	35.02-	466.6
احتياجات الصرف مليار $	11.91	17.96	23.11	32.94	43.11
الدين الخارجي مليار$	25.26	22.57	22.64	23.35	21.82
متوسط سعر البرميل (دولار)	28.59	24.90	25.31	28.89	36.66

المصدر: سيلام حمزة- ولد بزيو فاتح، فعالية السياسة المالية في تحقيق الاصلاح الاقتصادي، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة، 2013-2014، ص 84

[16] سيلام حمزة- ولد بزيو فاتح، فعالية السياسة المالية في تحقيق الاصلاح الاقتصادي، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة، 2013-2014، ص 83-84

بالنسبة للناتج الداخلي الخام على اعتبار سنة الأساس هي سنة 2000 فإن الناتج الداخلي الخام قد تطور ايجابيا على مدار السنوات الأربعة وبمعدل فاق 45% في نهاية سنة 2004 عما كان عليه في سنة الأساس، وهذا يفسر بدون شك خروج الاقتصاد من حالة الانكماش وبداية النمو والمشجع حقا هو التطور الذي حصل في انتاج القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات حيث أن الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات قد سجل زيادة في حدود 49.5% عند نهاية سنة 2004 مقارنة بسنة الأساس.[17]

أما بالنسبة للناتج الداخلي الخام خارج المحروقات فالجزائر بلد يعتمد بشكل أساسي على قطاع المحروقات في تمويل التنمية وبالرجوع إلى معطيات الجدول السابق فإن الناتج الداخلي الخام قد تطور ايجابيا على مدار السنوات الأربعة بمعدل 25% في نهاية سنة 2004 عما كان عليه في سنة الأساس إلا أن متوسط النمو الاقتصادي للفترة 3,8% في السنة وهي نسبة ما لم تتعدى حاجز 7% على الأقل لا يمكن الحديث عن خروج البلد من دائرة التبعية لقطاع يتصف بالهشاشة والحساسية والخطر.[18]

المطلب الثاني: برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

خلال الفترة 2005-2009 تم إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو وكذا برنامجي الجنوب والهضاب العليا بتمويل من الميزانية قيمته 200 مليار دولار خصصت أساسا لإعادة التوازن الإقليمي من خلال تكوين شبكة الطرق والسكك الحديدية وتحديثها، والتخفيف من المشاكل في الموارد المائية وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين فيما يتعلق بالسكن والحصول على الرعاية والتكفل بالاحتياجات المتزايدة في مجال التربية والتعليم العالي والتكوين وكذا تطوير الخدمات العامة وتحديثها.

ويعد البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي البرنامج الأكثر أهمية من بين البرامج الثلاث، وخصص لبرنامج الجنوب مبلغ 4202,7 مليار دج، موزع كما يبينه الجدول التالي:

[17] عبد الرحمان تومي، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر "الواقع والأفاق"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص231-232

[18] سيلام حمزة –ولد بزيو فاتح، فعالية السياسة المالية في تحقيق الاصلاح الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 85

الجدول رقم3: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009

القطاعات	المبلغ بالملايير (دج)	النسبة (%)
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية و تحديثها	203.9	4.8
برنامج تطوير التكنولوجية الجديدة للاتصال	50	.1
المجموع	4202.7	100

المصدر: سيلام حمزة –ولد بزيو فاتح، مرجع سابق، ص 87

خصص من الغلاف المالي لهذا البرنامج ما نسبته 85,5 لتحسين ظروف المعيشة والاسكان وبرنامج تطوير المنشآت الأساسية، أي ما يعادل 52 مليار دولار وهذا ما يؤكد حرص الدولة على إعادة التوازن الاجتماعي. وبالفعل فإن برنامج دعم النمو قد خصص له أكبر غلاف مالي لتحسين ظروف معيشة السكان بمبلغ يزيد عن 27 مليار دولار أي ما نسبته 45% الذي ينتظر منه المساهمة بشكل فعال في تطوير وتحسين مناخ الاستثمار ناهيك عن توفير الآلاف من مناصب الشغل كالطريق السيار شرق-غرب الذي رصد له ما يزيد عن 11 مليار دولار، يليه في المقام الثالث محور دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 8% والذي يستهدف مباشرة كل من قطاع الفلاحة والصناعة والصيد البحري والسياحة ونضيف إلى ذلك برنامج صندوق الجنوب، وبرنامج الهضاب العليا لكل منها غلاف مالي قدره 20 مليار دولار وعليه يكون مجموع لما خصص للاستثمار حوالي 100 مليار دولار.[19]

نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:

من أهم النتائج التي تحسب لصالح الاقتصاد الوطني هي نتيجة الخروج من شبح المديونية كما هو موضح في الشكل التالي:

[19] سيلام حمزة –ولد بزيو فاتح، مرجع سابق، ص 86-87

الشكل رقم4: تطور الدين الخارجي (مليار دولار)

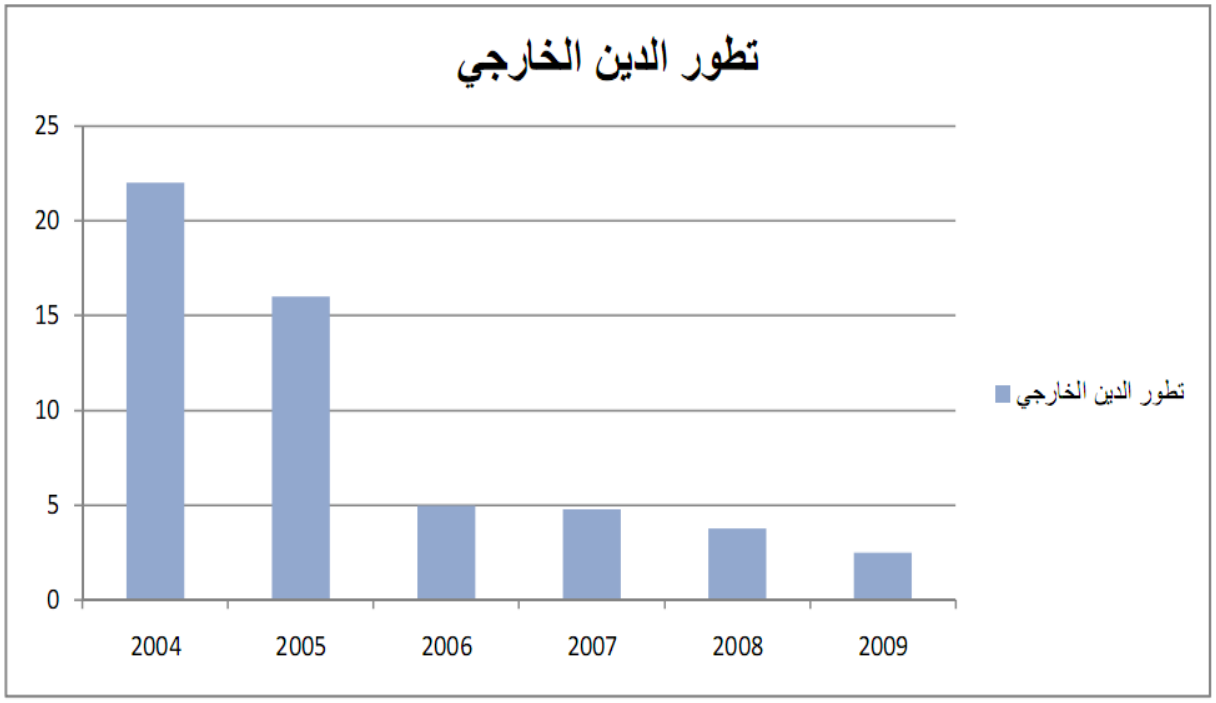

المصدر: سيلام حمزة –ولد بزيو فاتح، مرجع سابق، ص 88

أما الديون قصيرة الأجل فقد بلغت 1,5 مليار دولار مع نهاية سنة 2009.

وبخصوص الاحتياطي النقدي فقد بلغ 148,91 مليار دولار مع نهاية 2009 وهو مبلغ قياسي لم يشهده البلد منذ الاستقلال.

كما شهدت هذه الفترة تطورا هاما في استحداث مناصب الشغل، وهو شيء متوقع بالنظر إلى ضخامة الاستثمارات العمومية التي ضخت على أكثر من صعيد ناهيك عن الاستثمارات الخاصة، وفيما يلي جدول يبين مناصب الشغل المستحدثة خلال هذه الفترة.

الجدول رقم4: مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة (2005-2009)

التعيين	الفترة (2005-2009)
مناصب الشغل المستحدثة من قبل الإدارات العمومية و المؤسسات	3166374
معادل مناصب الشغل الدائمة التي استحدثت في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة	1865318
المجموع العام	5031692

المصدر: سيلام حمزة –ولد بزيو فاتح، مرجع سابق، ص 89

وتشير احصائيات بيان السياسة العامة على أن فترة برنامج دعم النمو قد سمحت بإنجاز 1045269 سكن، وأيضا شهدت الصحة العمومية توسعا هاما في مختلف المجالات سواء كان على مستوى الهياكل الصحية، أم ممارسة الاستقطاب أو الضمان الاجتماعي الذي شهد هو الآخر آليات عمل جديدة.

كما أن تطور الانتاج المحلي للأدوية بات واقعا ملموسا، وهذا يفضل الجهود المبذولة من خلال مضاعفة الغلاف المالي لعدة مرات.

ولا يخفى على أحد كون ترقية قطاع التربية الوطنية يندرج في صميم التنمية البشرية، مثله مثل التعليم العالي والمكوين المهني، وهي قطاعات احتلت الأولوية في برنامج (2005-2009)، وهو ما يفسره التطور الملحوظ في مجموع الأغلفة المالية حيث انتقلت من 403,3 مليار دج سنة 2005 إلى 1100 مليار دج مع بداية 2010، أي ما يعادل 16 مليار دولار خصصت لهذه القطاعات الثلاثة، ومن بين الانجازات التي نذكرها في شأن التعليم العالي هو قيام الدولة بإنجاز الاصلاح البيداغوجي للجامعة حتى تتمكن من استيعاب أكثر من مليون طالب، كما استفاد القطاع من نظام التأمين النوعي والزيادة في منح الطلبة. ويضاف إلى هذه الانجازات تنصيب المجلس الوطني للبحث العلمي وإقامة عشر لجان قطاعية تهدف إلى ترقية وبرمجة وتقييم البحث العلمي والتقني.[20]

المطلب الثالث: البرنامج الخماسي (2010-2014)

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت أول ما انطلق وقبل عشر سنوات ببرنامج دعم الانعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة آنذاك وتواصلت هذه الديناميكية ببرنامج فترة 2004-2009 الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا والجنوب وبذلك بلغت تكلفة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17500 مليار دج من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي ما تزال قيد الإنجاز.

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و2014 من النفقات 21214 مليار دج (أو ما يعادل 286 مليار دولار) وهو يشمل شقين اثنين هما:

[20] سيلام حمزة –ولد بزيو فاتح، مرجع سابق، ص 86-87

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه بمبلغ يعادل 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ يعادل 156 مليار دولار.

يخصص برنامج 2010-2014 أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره والتكفل الطبي النوعي وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه والموارد الطاقوية، كما تضاف قطاعات الشبيبة والرياضة والاتصال والشؤون الدينية والتضامن الوطني والمجاهدين إلى هذه الديناميكية الجديدة التي تأتي امتداد للإنعاش الاقتصادي المباشر فيه، وعملت الدولة في إطار البرنامج الخماسي على وضع ما قيمته 8857 مليار دج ذات الصلة بالتنمية البشرية توزعت كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم5: الأغلفة المالية لبعض القطاعات ذات الصلة بالتنمية البشرية

الوحدة : (مليار دج)

القطاع	الغلاف المالي
السكن	3709
الموارد المائية	2001
التعليم	1798
الصحة	619
الشباب و الرياضة	380
الطاقة كالكهرباء و الغاز	350
المجموع	8857

المصدر: سيلام حمزة –ولد بزيو فاتح، مرجع سابق، ص 92

يبين الجدول أعلاه بأن قطاعي السكن والتعليم العالي قد أخذت أغلفة مالية عالية بالنسبة للقطاعات الأخرى بحيث أن قطاع التعليم العالي لوحده قد تجاوز 24 مليار دولار للفترة (2010-2014).[21]

ويخصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40% من موارده لمواصلة توسيع وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات، تهيئة الإقليم والبيئة، تحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات الضرائب والتجارة والعمل.[22]

بالإضافة إلى دعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال دعم التنمية الفلاحية والريفية، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية، دعم التنمية الصناعية من خلال القروض البنكية المسيرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيماوية وتحديث المؤسسات العمومية.

تشجيع إنشاء مناصب الشغل، ومرافقة الاندماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل.

وعلى صعيد آخر تطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم.[23]

[21] سيلام حمزة –ولد بزيو فاتح، مرجع سابق، ص 92

[22] عبد الرحمان تومي، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر "واقع وأفاق"، مرجع سبق ذكره، ص 315

[23] سيلام حمزة –ولد بزيو فاتح، فعالية السياسة المالية في تحقيق الاصلاح الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 92

خلاصة الفصل

وكخلاصة فقد تدهور القطاع الصناعي منذ بداية سنة 1990 والناجم عن خوصصة الشركات العمومية من جهة ومن جهة أخرى تدهور القطاع الفلاحي منذ 2000 مما أدى إلى تدهور التنافسية الاقتصادية للاقتصاد الجزائري.

والسياسة المالية المنتهجة من طرف الجزائر خلال الفترة المدروسة هي سياسة مالية بحتة تم فيها إنفاق ملايير الدولارات، حيث لم تعمل هذه الأخيرة على تطوير الاقتصاد الوطني وتحريك الآلة الانتاجية، إذ لم يتم إنشاء مؤسسات وشركات تعمل على خلق القيمة المضافة، بل جل البرامج التنموية كانت ذات طابع اجتماعي أدت معظمها إلى تحسين الخدمات الاجتماعية والمعيشية للسكان وخلق فرص عمل أدت إلى انخفاض معدلات البطالة.

مقدمة الفصل

إن الجزائر على غرار بقية الدول ليست بمنأى عن الأحداث على المستوى العالمي، فلقد وجدت نفسها تتساءل عن مصير اقتصادها في قلب معركة دخلتها بدون استراتيجية فعالة تدافع بها عن نفسها تفاديا لتقلبات الأسواق وتهديد القوى الكبرى التي تحرك معالم الاقتصاد العالمي وتوجه مساره في كل المجالات بما يخدم مصالحها، وتريد اخضاع المحيط العالمي لمنطقها وشروطها.

وعلى هذا الأساس باشرت الجزائر باتخاذ سبل وسياسات تساهم تسهل اندماجها في الاقتصاد العالمي والولوج إلى الأسواق العالمية بالعمل على رفع قدرتها التنافسية وتحسينها لترقى وتحتل مكانة رفيعة ومتميزة في الساحة الدولية.

ولمعرفة مدى قدرتها على الصمود أمام المنافسة وتقييم تنافسيتها، الأحرى أولا التعرف على طبيعة اقتصادها والقاء نظرة على أهم القطاعات الاستراتيجية، وبناءا عليه يمون الانتقال إلى الأهمية النسبية لها على المستوى العالمي من خلال التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية والطاقة ليتم تقييم الوضع التنافسي لها.

المبحث الأول: طبيعة الاقتصاد الجزائري

إن الاقتصاد الجزائري ريعي نظرا لاعتماده الأساسي على قطاع واحد هو قطاع المحروقات، الذي يمثل ثلث الناتج الداخلي الخام وتقريبا ثلثي المداخيل الضريبية للدولة 97 % من ايرادات الصادرات. كما تحتل الجزائر المرتبة الخامسة عشر عالميا في مجال الاحتياطات النفطية، والثامنة عشر في مجال الانتاج والثانية عشر في مجال التصدير كما تقدر طاقة التكرير التي تتوفر عليها الجزائر بـــ 22 مليون طن سنويا.

أما فيما يتعلق بالغاز الطبيعي فالجزائر تحتل المرتبة السابعة عالميا في مجال موارد الغاز الطبيعي والمرتبة الخامسة من حيث الانتاج والثالثة في مجال التصدير بعد روسيا وكندا. وهكذا يتبين أن الطاقة منحت الجزائر مكانة مسيطرة كونها أول منتج ومصدر للنفط والغاز الطبيعي في حوض المتوسط فتعد بذلك عملاقا طاقويا في الفضاء المتوسطي خاصة أنها تعتبر الممول الثالث للاتحاد الأوروبي في مجال الغاز الطبيعي.

إن التطور الذي عرفته الصادرات الجزائرية إنما يعود وبشكل كبير إلى ارتفاع صادرات المحروقات لذلك لعبت تقلبات أسعارها دورا كبيرا في تغيير وضعية الميزان التجاري، وبذلك يمكن القول أن العلاقات طردية بين أسعار المحروقات والصادرات الجزائرية، فأي ارتفاع في الأسعار يقابله ارتفاع في قيمة الصادرات والعكس يحدث في حالة انخفاض الأسعار.

المطلب الأول: تطور أداء الاقتصاد الجزائري

عرف الاقتصاد الجزائري جملة من التحولات انعكست على ادائه في مختلف المجالات خلال فترات زمنية متعاقبة وساهمة في تشكيله بالصورة التي يعرفها اليوم، بداية باتباعه لنظام التخطيط في فترة السبعينات وما نتج عنه من أثار سلبية كالبيروقراطية والفساد والرشوة وغيرها من الأمراض التي أثرت سلبا على أداء الاقتصاد، بالإضافة إلى عجزه عن تسديد أقساط الديون خاصة مع تراجع مداخيل العملة الصعبة المتأتية من تصدير النفط بدابة من 1984. وفي سنة 1986 ومع انهيار أسعار النفط تجلى ضعف الاقتصاد الجزائري كليا حيث عرفت ميزانية الدولة عجزا معتبرا نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار البترول ومنه الجباية البترولية. في ظل تقييم مبالغ فيه للدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية الأخرى ومع ضعف أداء الجباية العادية.

إن تحليل المتغيرات الأساسية للاقتصاد الجزائري بالاعتماد على عدد من مؤشرات الأداء الاقتصادي يعكس درجة قوة الاقتصاد وضعفه، وبناءا على ذلك يعتمد قياس نمو الاقتصاد على التغير في حجم ناتجه الداخلي الخام

أو في الدخول الحقيقة لمقيميه. ولقد بينت الاحصائيات التطور الملحوظ في مؤشر الناتج الداخلي الخام للجزائر ابتداء من 2004 حيث بلغ 85,14 مليار دولار ليستمر في الارتفاع ويصل إلى 131,57 مليار دولار سنة 2007 ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار المحروقات التي تشكل العمود الفقري للاقتصاد.

أما فيما يتعلق بمعدل نمو الاقتصاد معبرا عنه بتطور الناتج الداخلي الخام فقد عرف نسبا متفاوتة حيث سجل سنة 2003 أعلى معدل نمو قدر بـــــــ 6,9 % ليخفض بعدها مسجلا 2% سنة 2006 و4,6% في سنة 2007 ووصل معدل نموه بالتقريب 4,86% سنة 2008.[1]

وفيما يتعلق بالهيكل القطاعي للناتج الداخلي الخام احتلت الصناعة أعلى نسبة بـــ 61% من مجموع الناتج الداخلي الخام سنة 2007، وذلك باستحواذ الصناعات الاستخراجية على النصيب الأكبر في تشكيله حيث ارتفعت حصتها فيه من 37% سنة 1990 إلى 47,2% سنة 2005، وترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع عائدات الصادرات النفطية إلى مستويات قياسية. في حين لا تمثل الصناعة التحويلية سوى 6,1% من مجموع الناتج الداخلي الخام سنة 2005. وباستبعاد الصناعات الاستخراجية يحتل قطاع الخدمات المركز الأول في هيكل الناتج الداخلي الخام حيث بلغت حصته 30,9% سنة 2007 يلي ذلك الزراعة بنسبة متواضعة قدرت بـــــــــ 8,1%. وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم6: هيكل الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990–2007

(السنوات مختارة)

PIB	1990	1995	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الزراعة	11	10.3	8.8	10	10	10	8.3	8.4	8.1
إجمالي الصناعة	48	47.9	56.7	53	55	57	53.3	60.6	61
الصناعة التحويلية	11	8.9	6.0	8	7	7	6.1	-	-
الخدمات	40	41.8	34.5	37	35	34	38.4	31	30.9

المصدر: كلثوم كباني، التنافسية واشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي،2007-2008، ص 127

[1] كلثوم كباني، التنافسية واشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة باتنة، 2007- 2008، ص 124-125

كما يعد نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام من أهم المؤشرات دلالة على مستوى الرفاهية في الدولة خاصة وأنه يعبر عن مدى تغير دخل الفرد ومدى تطور حصته من اجمالي الدخل في الاقتصاد. ولقد بلغ نصيب الفرد الجزائري من الناتج الداخلي الخام ما يقارب 1499,14 دولار سنة 1995 ليواصل ارتفاعه إلى 3824,65دولار سنة 2007 ومن المتوقع أن يصل إلى 4545,17 دولار سنة 2008، وتقترب زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بالزيادة الهامة لعوائد الصادرات النفطية.

وعن مستويات الأسعار فقد سجل معدل التضخم أدنى مستوى له سنة 2000 بنسبة 0,3% وارتفع إلى 2,5 و3,7% سنتي 2006 و2007 على التوالي، لكن هذا المعدل منخفض إذا ما قورن مع المعدل المسجل سنة 1995 الذي وصل إلى 29,8%، وتجدر الاشارة إلى أن ارتفاع المستوى العام للأسعار ينعكس سلبا على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري خصوصا مع ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية في الأسواق العالمية.

أما فيما يتعلق بالبطالة فالاقتصاد الجزائري يتميز بارتفاع معدلها لكنه في اتجاه مستمر نحو الانخفاض، فبعد أن سجل 29,2% سنة 1997 نتيجة خصخصة المؤسسات العمومية واغلاق أخرى وضعف الهيكل الصناعي الوطني انخفض إلى معدل 15,7% سنة 2006 و14,1% سنة 2007.[2]

من جهة أخرى سجلت نسبة القوى العاملة إلى مجموع السكان 30,3% سنة 1995 لتصل إلى 38% سنة 2005، بمعدل نمو سنوي قدر بـــــ 3,5% خلال هذه الفترة أي 1995-2005، والجدير بالذكر أن قطاع الخدمات سجل أعلى نسبة للقوى العاملة، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم7: نسب القوى العاملة في مختلف القطاعات في الجزائر لسنوات مختارة

	1995	2004	2005
الصناعة	25,4	23,3	23
الزراعة	23,0	18,4	18
الخدمات	51,6	58,3	59

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد 2006، ص 59

[2] كلثوم كباني، التنافسية واشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي، مرجع سابق، ص 127- 128

وبالنسبة للأداء الخارجي المتعلق بالتجارة الخارجية تقدر مساهمة الجزائر في إجمالي الصادرات السلعية العالمية بـــ 0,45% و0,17% في إجمالي الواردات العالمية في سنة 2006، وهو ما يعكس الوزن النسبي الضعيف للاقتصاد الجزائري على المستوى العالمي.

وتبقى المبيعات الأساسية للجزائر هي المحروقات بما يفوق 97% من اجمالي الصادرات، أما المساهمة المتبقية والمقدرة بأقل من 3% فهي تتمثل في الصادرات خارج المحروقات والتي لا تزال ثانوية وجد محدودة، حيث بلغت قيمتها 790 مليون دولار سنة 2005 لتصل إلى 1066 مليون دولار سنة 2006 وتواصل الارتفاع إلى 1312 مليون دولار سنة 2007، وتتميز بقيمة مضافة منخفضة إذا ما قورنت مع المنتجات الصناعية ذات الكثافة التكنولوجية والقدرة التنافسية العالية حيث لا تساهم الصادرات عالية التكنولوجيا إلا بنسبة 2% من إجمالي صادرات الصناعة للجزائر سنة 2006 بعد أن كانت نسبتها 1% سنة 2005. وتشكل المنتجات نصف المصنعة والمنتجات الخام المكون الأساسي لبنيية الصادرات خارج المحروقات.

وبناءا على بنية التجارة الخارجية للجزائر وإذا تم قياس تنافسية الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على وضعية الميزان التجاري يمكن تبني نتيجتين: تفيد الأولى بأن الاقتصاد الجزائري تنافسي نظرا لأن الميزان التجاري يحقق فائضا، أما النتيجة الثانية فتفيد بأن الاقتصاد الوطني غير تنافسي استنادا إلى الميزان التجاري خارج المحروقات لأنه يعاني عجزا كبيرا ودائما. لذلك فالاعتماد على مؤشر وضعية الميزان التجاري لقياس القدرة التنافسية غير كاف ولا يعكس التنافسية الحقيقية للاقتصاد.

بالإضافة إلى التجارة الخارجية، أصبح الاستثمار الأجنبي المباشرة من أهم المؤشرات دلالة على الأداء الخارجي والوزن النسبي للدول، كما يعتبر مصدرا مهما للتمويل ونقل التكنولوجيا وعاملا فعالا لتحسين الإنتاجية وخلق مناصب العمل وأيضا لدعم التنمية وتحفيز النمو الاقتصادي، وتعد القدرة على جلبة من الرهانات والتحديات الكبيرة التي تشغل حيزا كبيرا من اهتمام الدول على اختلاف مستوياتها الاقتصادية، والجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة لجذبه فلقد عرفت تطورا ملحوظا في تدفقاته إليها وهو ما يبدو واضحا من الشكل الموالي:[3]

[3] كلثوم كباني، مرجع سابق، ص 128-131

الشكل رقم5: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 1992–2005

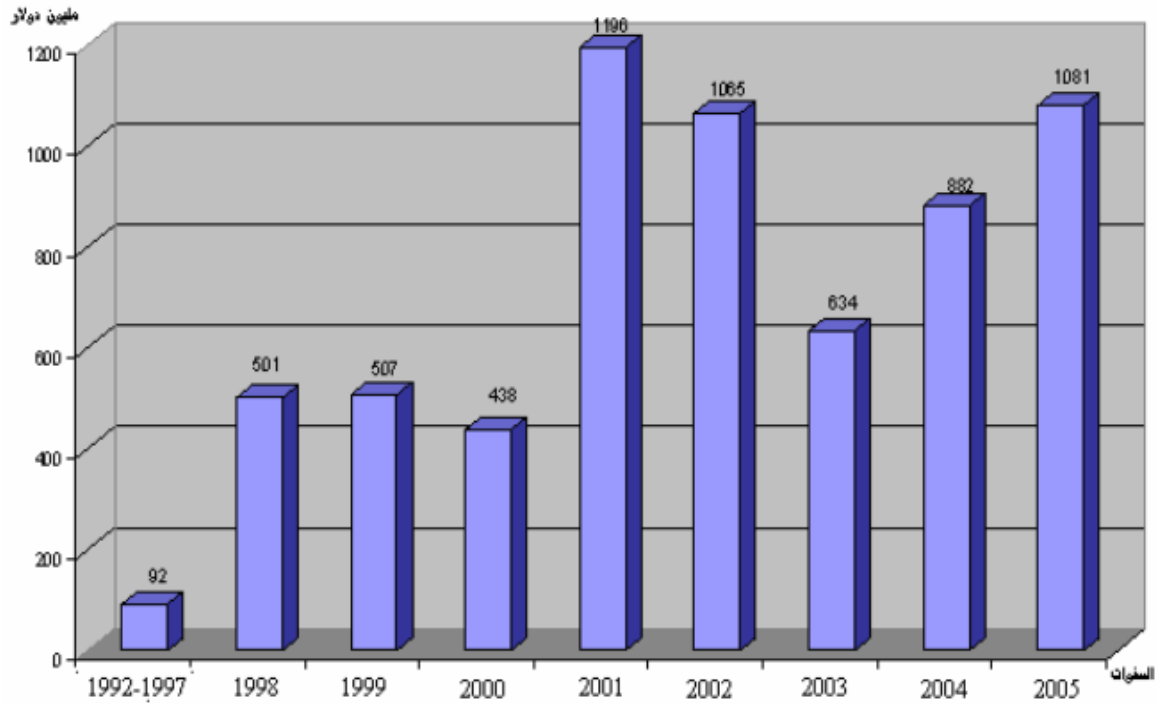

المصدر: كلثوم كباني، مرجع سبق ذكره، ص 132

سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردات إلى الجزائر ارتفاعا حيث وصلت إلى 1785 مليون دولار سنة 2006 مقابل 1081 و882 مليون دولار سنتي 2005 و2004 على التوالي. ومع ذلك تعتبر الجزائر من الدول التي تتميز بانخفاض قدرتها على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وبما أن الاقتصاد يتميز بالازدهار في قطاع المحروقات باعتباره الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها توجهت نحوه جل تدفقات الاستثمار أكثر من أي قطاع أخر، فستحوذ على 48% من مجموع الاستثمارات الأجنبية الواردة في الفترة 2003-2006، يليه من حيث الاستقطاب قطاع الاتصالات بـــــ 21 % ثم قطاع البناء والأشغال العمومية بـــ 10% فقطاع الاسمنت والزجاج والمعادن بـــــ 6,6%، في حين لا يستقطب قطاع السياحة سوى 2,4% وقطاع البنوك والتأمينات نسبة 2,1%. ومن أهم الدول المستثمرة في الجزائر تأتي اسبانيا في المرتبة الأولى وتليها مصر فالنرويج ثم الولايات المتحدة الأمريكية ثم الكويت وفرنسا.

إن الجدير بالاهتمام هو توجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة باتجاه القطاعات ذات القيمة المضافة المنخفضة وذات التأثير المحدود على أداء الاقتصاد الوطني في حين تغيب الاستثمارات قطاعات مثل قطاع التجهيزات

الكهربائية والاليكترونية وقطاع البرمجيات وقطاع الآلات والتجهيزات الميكانيكية التي تتميز بقيمة مضافة مرتفعة وقدرة أكبر على دفع عجلة التنمية ونمو الاقتصاد.

أما بالنسبة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الجزائر فهي متواضعة وتعرف انخفاضا بعد أن بلغت 258مليون دولار سنة 2004 انخفضت إلى 57 مليون دولار و35 مليون دولار سنتي 2005 و2006، وهو ما يفيد أن مساهمة الاقتصاد الجزائري في حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ضعيفة إذا ما قورنت مع إجمالي التدفقات الخارجية للاستثمار الأجنبي المباشر العالمية والتي بلغت 837194 مليون دولار سنة 2005 و1215789 مليون دولار سنة 2006.

وانطلاقا مما ورد في هذا العنصر أصبح الأكيد أن الانفتاح التجاري والمعبر عنه بنسبة التجارة إلى الناتج الداخلي الخام لا يعتبر المؤشر الوحيد لمدى اندماج الدول في الاقتصاد العالمي، وإنما يضاف إلى ذلك نوع التخصص الذي يميز البلد ومدى تنوع هيكل صادراته، لذلك يعد الاقتصاد الجزائري من الاقتصاديات التي تتميز بدرجة معتبرة من الانفتاح لكنه لا يعكس مكانته على المستوى العالمي نظرا لارتكازه على قطاع واحد في تعاملاته التجارية والذي أكسبه ميزة نسبية طبيعية لا أكثر باعتبار أنه يعتمد على ما وهبته الطبيعة وليس على ما أنتجه العقل البشري، أضف إلى ذلك غياب مساهمة بقية القطاعات التي تعد طاقة كامنة توفر ميزة تنافسية كامنة لم يتم استغلالها بعد بالشكل المطلوب، ما ينعكس بشكل مباشر على أداء الاستثمارات الأجنبية المباسرة الواردة وتركيزها في قطاعات دون أخرى باعتبارها أحد أهم المؤشرات الدالة على درجة الانفتاح التجاري والقدرة التنافسية للاقتصاد.[4]

المطلب الثاني: القطاع الصناعي (خارج قطاع النفط)

على الرغم من نمو الإنتاج في القطاع الصناعي خارج المحروقات (4.3٪ خلال عام 2008) وكذا مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن هذه المساهمة تعتبر جد هامشية ومحدودة. ويرجع هذا الضعف إلى جملة من الأسباب. ولعل أهمها يكمن في ضعف الاستثمار (المحلي والأجنبي) في هذا القطاع منذ عقود، على نقيض مرحلة ما بعد الاستقلال، التي تميزت باستثمارات ضخمة.[5]

[4] كلثوم كباني، مرجع سابق، ص 132-133

[5] MERNACHE, A., Conséquences de la crise internationale sur les économies maghrébines : le cas de l'Algérie. Op.cit. université de Paris 12. PP. 9-10.

الجدول رقم8: معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات (%)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل النمو الحقيقي لـــ PIB خارج المحروقات (%)	6,2	4,7	5,6	6,3	6,1	9,3	5,5

Source : www.tresor.economie.gouv.fr/file/334870 et FMI 2011

باستثناء النفط، كان نمو الناتج المحلي الإجمالي 6.1٪ في عام 2008 و9.3٪ في عام 2009 (ويرجع ذلك إلى زيادة الإنتاج في قطاع الزراعة (10٪) من الانتاج الكلي الخام PTB و5.5٪ في عام 2010، أقل من العامين السابقين.

إن حصة القطاع الصناعي خارج المحروقات من الناتج المحلي الإجمالي انخفضت في الفترة من 5% في عام 2007 إلى 4.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008، على الرغم من أنه يمثل زيادة تبلغ نحو 310 ملايين $ من حيث القيمة الاسمية. وهذه الزيادة هي نتيجة لزيادة في التعدين والطاقة والصناعات الزراعية والكيمياء. إلى جانب انخفاض في المنسوجات والجلود والخشب. ويبين الجدول رقم النتائج:

الجدول رقم9: معدلات النمو في القطاعات الصناعية خارج المحروقات 2006-2011

Année	Index global	Index global HH	Eau et énergie	Matériaux de construction	chimie	Peaux et cuir	Bois et papier	Mines et carrières	IAA	Textiles	Mécanique et Electronique
2006	-0.3	-0.5	3.4	-3.7	-5.6	-15.6	2.6	15.2	-7.5	-13.8	1.3
2007	1.9	-1.5	6.0	7.0	-13.3	-19.6	-2.1	15.4	0.9	-13.2	-22.4
2008	1.9	4.4	7.9	-1.6	2.5	0.0	-12.1	9.8	6.8	-1.1	4.0
2009	0.4	3.4	7.1	-1.0	2.0	-10.8	-21.3	3.4	-9.3	1.2	9.0
2010	-2.5	-2.8	5.6	-5.0	-10.6	-6.7	14.8	-3.3	-3.3	-10.8	-12.6
2011	0.3	2.6	8.2	-3.2	-5.4	-9.0	-11.5	-9.5	20.9	-13.0	-3.5

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي رقم 13/49، ص10

في عام 2008، كان معدل الاستثمار ممتازا رغم زيادة الإنفاق العام لتنفيذ المشاريع المهمة في البنية التحتية وتحقيق برنامج دعم النمو. وعلى الرغم من أن القطاعات الأخرى (خارج المحروقات) سجلت معدلات نمو إيجابية كالخدمات بنسبة 6,8% مقارنة مع عام 2007.[6]

المبحث الثاني: استغلال وتشجيع القطاعات المنتجة في الجزائر

المطلب الأول: قطاع المحروقات

1/ المحروقات: كما كان عليه الأمر في سنة 2006، يواصل قطاع المحروقات تطوره في ظرف يتميز بتحسين أسعار التصدير وأداءات غير متساوية بين مختلف فروعه. وتسجل القيمة المضافة للقطاع اجمالا تراجعا بعدما انخفضت بنسبة 2,5% في سنة 2006، وانخفضت مجددا بنسبة 0,9% في 2007.

ارتفع متوسط أسعار تصدير البترول الخام بنسبة 13,8% في 2007، فقد انتقلت هذه الأسعار من متوسط سنوي يساوي 54,6دولار للبرميل في 2005 إلى 65,8دولار في 2006 و74,9دولار في 2007.

لقد تراجع إنتاج المحروقات السائلة منها والغازية اجمالا بنسبة 5,4% بالنسبة للمحروقات السائلة و2,9% بالنسبة للمحروقات الغازية. وأيضا تراجع استخراج البترول الخام، وحجم الغاز المكثف (الكوندوسا) والغاز الطبيعي. ومع ذلك سجل إنتاج الغاز الطبيعي المميع وغاز البروبان المميع والمنتجات المكررة أداءات معتبرة، حيث ارتفعت بمعدلات تنحصر بين 2% و5,7%. بفعل الزيادة في أسعار التصدير، ارتفعت القيمة المضافة بالأسعار الجارية بنسبة 7% لتبلغ 4157,5 مليار دينار في 2007، والتي عملت على نقل مساهمة المحرقات في أجمالي الناتج الداخلي إلى 44,3%، وهي نسبة تقل بـــــــ 1,6 نقطة مقارنة مع السنة السابقة.

يعد النمو الاقتصادي المحقق في سنة 2007 معتبرا لا جدال في ذلك، ولكن تبعيته القوية جدا إلى مصدر التصدير الوحيد المتمثل في المحروقات ونفقات الاستثمار العمومية تجعله هشا رهينة لانقلاب الظرف الخاص بأسعار المحروقات، وبالترابط مع ذلك راحة مالية أقل في ميزانية الدولة.

وعلية يصبح من الضروري تنويع مصادر التوسع من أجل نمو مستدام الذي يمكن من خلق مناصب شغل في كل القطاعات الصناعية والفلاحية والخدماتية الذي يعتبر ضروريا لتقليص البطالة والتبعية الغذائية في الوقت الذي ترتفع فيه أسعار المنتجات الفلاحية في الأسواق العالمية بمعدلات غير مسبوقة.[7]

[6] MERNACHE، مرجع سابق، ص 10

[7] www.ons.dz

الجدول رقم10: صادرات المحروقات

	2003	2004	2005	2006	2007
البترول الخام					
القيمة (مليون دولار أمريكي)	7719,7	12559,7	19340,7	22697,4	25373,7
الحجم (مليون برميل)	266,2	326,0	354,3	345,3	339,6
سعر الوحدة (دولار للبرميل)	29,0	38,7	54,6	65,9	74,9
الكوندوسا					
القيمة (مليون دولار أمريكي)	3572,4	4878,2	6307,3	7268,0	8498,2
الحجم (مليون برميل)	123,2	120,7	120,9	119,1	114,8
سعر الوحدة (دولار للبرميل)	29,0	40,4	52,2	61,0	74,1
مواد البترول المكررة					
القيمة (مليون دولار أمريكي)	3018,1	3029,0	3940,9	4756,3	5838,1
الحجم (مليون برميل)	98.8	90.1	87,6	88,5	77,9
سعر الوحدة (دولار للبرميل)	30,6	33,6	45,0	53,7	77,2
غاز البترول المميع					
القيمة (مليون دولار أمريكي)	2165,7	2583,3	3337,0	3626,2	4545,3
الحجم (مليون برميل)	92,9	55,3	77,0	71,1	81,1
سعر الوحدة (دولار للبرميل)	23,3	46,7	43,3	51,0	56,1
الغاز الطبيعي المميع					
القيمة (مليون دولار أمريكي)	3778,9	3757,0	5337,4	6383,1	6725,0
الحجم (مليار $م^3$ من وحدة حرارية بريطانية)	1077,4	941,8	941,8	911,9	936,0
سعر الوحدة (دولار لمليون وحدة حرارية بريطانية)	3,5	4,0	5,7	7,0	7,2
الغاز الطبيعي					
القيمة (مليون دولار أمريكي)	3738,5	4742,9	7324,6	8877,0	8624,8
الحجم (مليار م3 من وحدة حرارية بريطانية)	1196,9	1338,6	1493,2	1416,0	1325,9
سعر الوحدة (دولار لمليون وحدة حرارية بريطانية)	3,1	3,5	4,9	6,3	6,5
اجمالي الايرادات من المحروقات (مليون دولار)	23993,3	31550,1	45587,9	53608,0	59605,1
منها: حصة شركاء المؤسسة الوطنية	2195,7	3117,9	4743,7	5288,2	3896,0

المصدر: وزارة الطاقة والمناجم 2007

2/ **المناجم**: ينشط في قطاع المناجم الوطني كل من القطاع العام والخاص. وسجل قطاع المناجم والمحاجر نسبة نمو بلغت ما يقارب 10٪ سنويا.[8]

أعلنت الحكومة في سنة 2012 أنه سيتم فتح مناجم جديدة سنتي 2013 و2014 واستغلالها منها مناجم الرصاص والزنك في كل من سطيف، باتنة، بجاية والباريت ببشار والذهب في تمنراست، إلى جانب مضاعفة إنتاج الرخام وكذا تثمين الملح في الاسواق الدولية. وسيتم أيضا إعطاء الاولوية لتجسيد مشروع تحويل الفوسفات في تبسة وسوق أهراس وذلك بعد مراجعة قانون المناجم لتعزيز الجهود المتوقعة.

وأعلنت السلطات أيضا عن حزمة إجراءات للنهوض بقطاعها للمناجم والتعدين، ويتعلق الأمر بمجموعة "مناجم الجزائر" التي حُولت إليها أصول المؤسسات العمومية الخمس التي تنشط حاليا في مجال المناجم. ويرى الاقتصاديون أن هذه التدابير غير كافية، ويقترحون إعادة تأهيل شامل، وإقرار تمويلات بجانب توسيع رقعة الاستكشافات المنجمية للنهوض بثروة هائلة من المعادن لا تزال تنتظر التثمين. ويعد استحداث "مناجم الجزائر" أمر إيجابي على صعيد تكثيف التنقيب عن الثروات المنجمية المحلية، كاليورانيوم والفوسفور والرصاص والزنك والذهب والفلورين وغيرها، وما يترتب عن ذلك من الاسهام بقوة في توفير مناصب عمل ورفع نسبة الصادرات. لكن يجزم أنّ دفع عجلة الاستثمار المنجمي مرهونة بإعادة تأهيل المناجم والمقالع وتطوير البنى التحتية وافتتاح مناجم جديدة، لاستغلال احتياطات ضخمة من المعادن على غرار الحديد والفوسفات (بليوني طن) إضافة إلى النحاس، لكنها غير مستغلة بسبب محدودية الاستثمارات (لم تتجاوز 2.2 مليون طن)، رغم أنّ النتائج مضمونة ومجدية اقتصاديا. بهذا الشأن، يقترح تحفيز المستثمرين بشكل أكبر من خلال تحرير تمويل الاستكشافات المنجمية، خصوصا في ظلّ الصعوبات التي يواجهها متعاملون محليون في التنقيب عن الذهب والألماس والألومنيوم، ما أفرز تراجعا لإيرادات القطاع بثلاث مرات خلال العام الأخير، بما سيمكن من استغلال 250 موقع منجمي بينها 33 موقعا للحديد، في ظلّ مشكلة حقيقية بسبب ندرة الحديد ما أدى إلى تجميد ربع ورش الإنشاءات العامة في الجزائر، رغم امتلاك موقع "غار جبيلات" بأقصى الجنوب لوحده، طاقة إنتاجية بأربعين مليون طن سنويا[9].

[8] Seddi Ali, compétitivité économique : quel potentiel pour l'Algérie, présentée en vue de l'obtention du diplôme de doctorat en sciences commerciales option : économie internationale, université d'Oran, 2011-2012, p156

[9] http://www.essalamonline.com/ara/permalink/15870.html, 06-05-2016, 11 :03h

كما أن قطاع المناجم سيشهد ابتداء من 2016 حركية واسعة من خلال إطلاق العديد من المشاريع تهدف الى خلق صناعة منجمية حقيقية للمساهمة في خفض واردات البلاد من هذه المواد.

كما أن سنة 2016 "ستكون سنة المناجم" من خلال دخول العديد من الاستثمارات التي تم اطلاقها خلال السنوات الماضية خاصة بما يتعلق بالفوسفات والحديد والرخام والمنغنيز والفناديوم والزنك بالإضافة إلى ان استراتيجية القطاع ستعتمد مستقبلا على تحويل الموارد المنجمية والتوقف عن تصديرها بشكلها الخام.

وبخصوص فان برنامج تطوير الانتاج الوطني من هذه المادة يهدف الى بلوغ ستة ملايين طن سنويا من الانتاج بحلول 2018 و10 مليون طن مع افاق 2020 مقابل 1,2 مليون طن خام حاليا حيث سيتم انشاء أربع وحدات للتحويل منها اثنتان في كل من وادي الكبريت (سوق اهراس) والعوينات (ولاية قالمة).

ومن شان هذا الاستثمار ان يمكن الجزائر من التحكم كليا في شعبة صناعة الاسمدة لتصبح بذلك رائدا عالميا في تصدير هذه المنتجات.

وبخصوص الحديد والصلب فقد سجل تقدما ملحوظا من خلال دراسة الجدوى الاقتصادية الخاصة بمشروع غار جبيلات (تندوف) بالإضافة إلى ان الدراسة الاولى التي خصت الجدوى التقنية للمشروع والتي أشرف عليها مكتب دراسات كندي قد كللت بالنجاح .

كما نجح ذات المكتب في وضع أحسن الكيفيات لمعالجة هذا المعدن من خلال التوصل الى تقليص نسبة الفوسفور في خام الحديد لذات المنجم من 0,8 % الى 0,03%.

وسمحت ذات الدراسة بتأكيد الطاقات الهائلة لهذا الحقل الذي يحتوي على معدن بنسبة معتبرة من الحديد الخام تقدر ب 63 بالمائة.

ولقد تعرقلت في الماضي عملية تقييم غار جبيلات بسبب المشاكل التقنية لا سيما تلك المرتبطة بالاحتواء المعتبر لمعدن الفوسفور والزرنيخ اللذين يجعلان مردودية استغلاله ضئيلة.

وتراهن الشركة الوطنية للحديد والفولاذ وهي مجمع أنشئ في سنة 2014 بين سوناطراك وسيدار ومجمع الاسمنت ومناجم الجزائر لتطوير هذا المشروع على انتاج يتراوح ما بين 10 الى 20 مليون طن من الفولاذ سنة 2025.

وفيما يتعلق بالموارد المنجمية الاخرى فإنه تم انشاء فرق تقنية تضم خبراء اجانب لتقييم الامكانيات الخاصة بكل معدن ومعرفة حجمها وكيفية استغلالها.

وفي هذا الإطار فإن الدخل الفعلي في انتاج الرخام سيسمح للجزائر بتوفير نحو 500 مليون دولار سنويا موجهة لاستيراد هذه المادة.

وبخصوص مادة الفناديوم فإن الجزائر تزخر بإمكانيات معتبرة من هذا العنصر الاساسي في صناعة بطاريات تخزين الطاقة الشمسية وهو ما يجعل منها "مادة المستقبل" خاصة في ظل توجه الجزائر إلى تطوير الطاقات المتجددة.

ومن جهة أخرى، فإن المزايا التي منحت لتطوير الاستثمار في القطاع الصناعي تعتبر "الاهم من نوعها منذ الاستقلال" مضيفا ان سنة 2016 ستعرف مواصلة نفس الوتيرة خاصة من خلال عرض القانون الجديد للاستثمار الى جانب تقديم القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومواصلة تنفيذ المخططات الاستثمارية للمؤسسات الوطنية على غرار الشركة الوطنية للسيارات الصناعية التي عرفت مؤخرا اعتماد المخطط الاستثماري التطويري الخاص بها.

وفي ذات السياق، فقد تم الى غاية اليوم تقديم مشاريع لورقة الطريق الخاصة بخمسة مجمعات صناعية عمومية كبرى من أصل 12 مجمعا قصد دراستها والمصادقة عليها من طرف مجلس مساهمات الدولة.

وفيما يخص انتاج الاسمنت فإن الجزائر ستحقق اكتفاءها الذاتي من هذه المادة الحيوية في أواخر 2016 ليتم توجيه الفائض من الانتاج الوطني نحو التصدير.

في هذا الإطار تجري الحكومة الجزائرية مفاوضات مع شركة لافارج الفرنسية لمرافقة مجمع (جيكا) العمومي للإسمنت في ولوج الاسواق المجاورة بالاستفادة من الامكانيات التي تتمتع بها الجزائر في مجال المواصلات خاصة الطريق العابر للصحراء ومشروع الميناء الجديد الذي ينتظر انجازه قرب مدينة شرشال.[10]

المطلب الثاني: قطاعات خارج المحروقات

1/الصيد البحري: إن هذا القطاع واعد، ويقدم فرصا كبيرة للصناعة، ولكن يتطلب متطلبات أساسية لتنميته. وهناك فرصة ممتازة للسفن، والمعدات المحمولة جوا (الملاحة الإلكترونية) والشباك وغيرها من المعدات اللازمة لصيد الأسماك.[11]

[10] http://www.aps.dz./ar/economie/23999, 08-05-2016, 14 :54h

[11] Seddi Ali، مرجع سبق ذكره، ص 159

كما أن إنتاج الأسماك يشهد نموا إيجابيا، ولكنه ضعيف نسبيا خلال الفترة 1990-2003 (الشكل رقم و). ووصل إلى ذروته في عام 1994 بسبب النقص في الإنتاج. ومنذ ذلك الحين ازداد الإنتاج بنسبة 1٪ فقط في عام 2002 و5٪ في عام 2003

الشكل رقم6: الميزة النسبية لصيد الأسماك (القشيريات والرخويات واللافقاريات وغيرها)

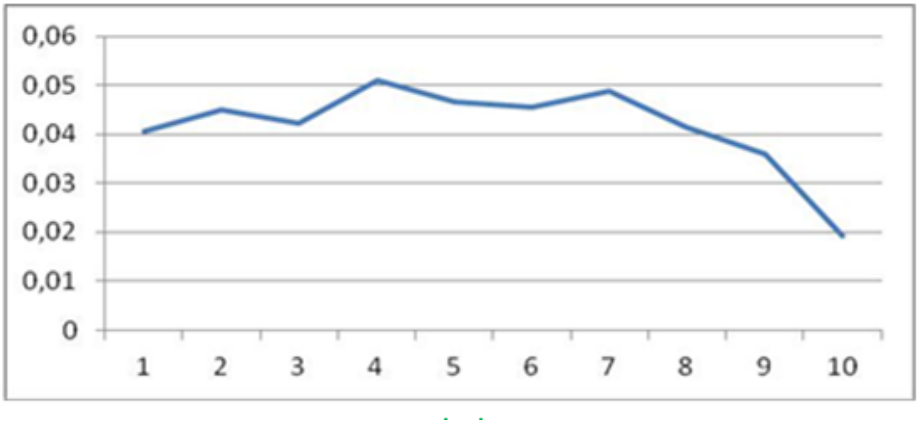

المصدر: seddi Ali، مرجع سبق ذكره، ص 160

وعلى الرغم من الاتجاه السلبي منذ عام 2008، الا أن الميزة النسبية أكبر من الصفر. وهذا يدل على القدرة على العمل في هذا القطاع.

الشكل رقم7: تطور الانتاج (1000 طن) والأسطول (عدد السفن)

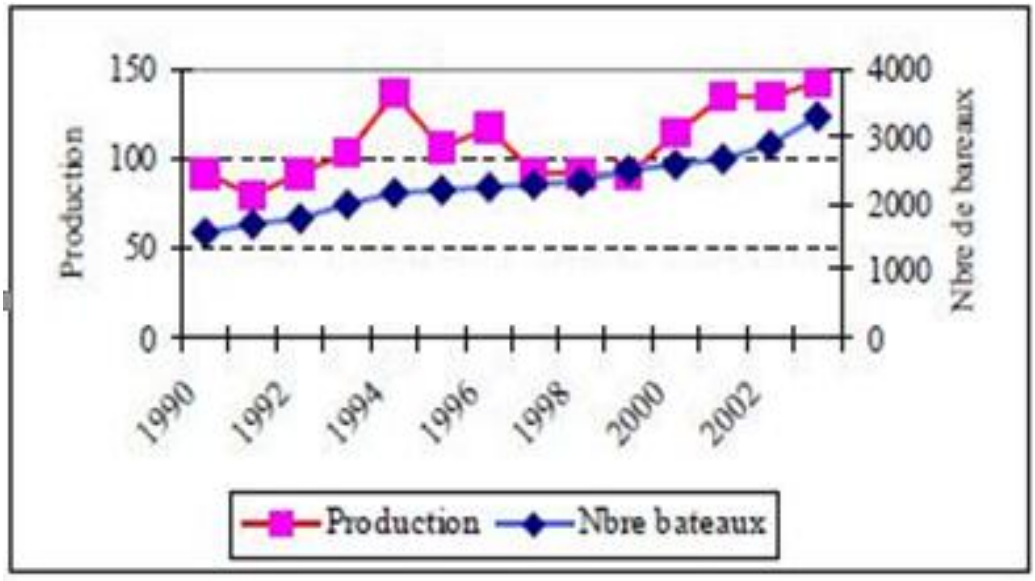

Source : BEDRANI, S., 2005. Agriculture, pêche, alimentation et développement rural durable dans la région méditerranéenne. Rapport annuel. Algérie. P. 27.

الشكل رقم8: اتجاه تطور الانتاج وعدد السفن

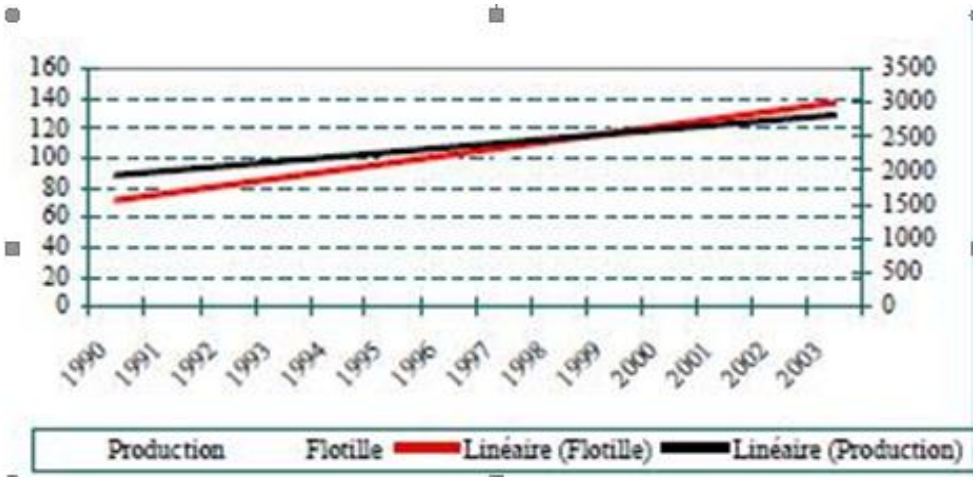

المصدر: BEDRANI، مرجع سابق، ص 27

ووفقا لهذا الشكل أعلاه، ارتفع عدد السفن منذ عام 2001 من 2500 إلى 3000 سنة 2003.ونلاحظ أن نمو الإنتاج أقل من عدد السفن، مما يدل على بعض التدهور في السفن الإنتاجية.

ارتفع عدد العمال المسجل نسبيا في نفس الترتيب مع الإنتاج، مع تدهور الحد الأدنى في إنتاجية العمل كما هو موضح في الشكل رقم.[12]

الشكل رقم9: الانتاج والتوظيف

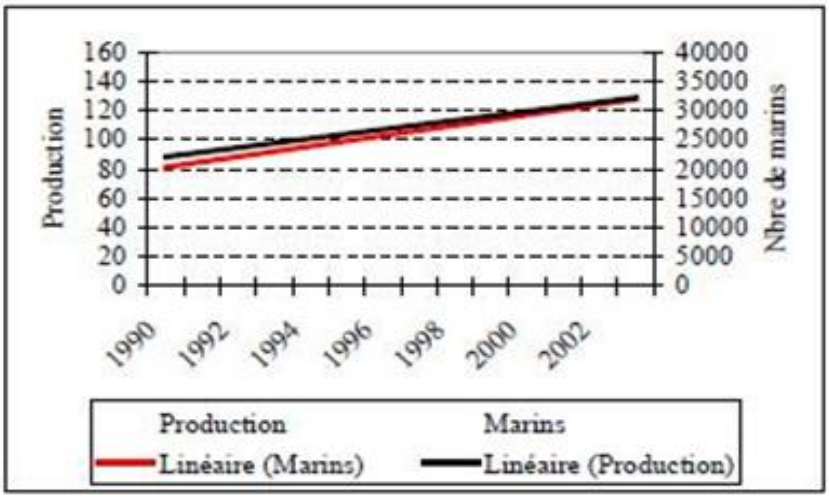

المصدر: BEDRANI، مرجع سابق، ص 27

[12] BEDRANI, S., 2005. Agriculture, pêche, alimentation et développement rural durable dans la région méditerranéenne, Rapport annuel. Algérie. P. 27.

وفي الأخير نذكر بعض التوصيات لدعم تنمية الصيد في الجزائر:

-تنفيذ سياسة استباقية لاستعادة البنية التحتية للموانئ. وتشجيع تطوير البنية التحتية حتى تساعد على الحفاظ على التجهيز المحلي من منتجات البحر قبل عملية التصدير (غرف التبريد والمخازن). وأيضا دراسة مقارنة لتخصصات المنافسين في البحر الأبيض المتوسط الأكثر أهمية.

-تحديد الأدوات لتسهيل التمويل لهذا القطاع.

-التعاون مع تعزيز مراقبة المؤسسات الدولية

- الجودة لتلبية متطلبات التصدير إلى أسواق الاتحاد الأوروبي والدول العربية والأسيوية.[13]

2/ السياحة : الإطار التنظيمي الذي قدمته الدولة يظهر تصميمه فيما يتعلق بإدارة مناطق الجذب الرئيسية، والسماح للشركات المحلية والأجنبية بتنفيذ مشاريع في هذه المناطق (الحضرية أو الريفية، البحر، الجبل أو الصحراء...) وقد حددت الجزائر 174 منطقة للتوسع السياحي موزعة على كافة أنحاء البلاد، ولا بد من استهداف الجالية الجزائرية في الخارج لأن معرفة السياح والمستثمرين المحتملين هام.

وقد تم تعيين بعض التوصيات بشأن الترويج للسياحة في الجزائر وهي كالتالي:

- تعزيز التنسيق بين وزارة الصناعة وترقية الاستثمار ANDI والوزارة الفرنسية للجالية الوطنية في الخارج. وبدء سياسة استهداف العملاء بالتعاون مع الوزارة الفرنسية للجالية الوطنية في الخارج. ومن الضروري في البداية إجراء دراسة استقصائية لاحتياجات العملاء في المستقبل من حيث الفنادق والمواقع السياحية في الجزائر.

-إجراء دراسة القدرة التنافسية للجزائر مقارنة مع منافسيها الرئيسيين (مصر والمغرب وتونس) والاعتماد على الخبرات في تشجيع الاستثمار في قطاع السياحة. وهذه المقارنة المعيارية تستخدم كأساس لاستراتيجية تشجيع الاستثمار. وذلك عن طريق:

أ) إصلاح صورة عجز الجزائر في هذا القطاع، من خلال إطلاق سياسة استباقية لتشجيع السياحة على المستوى الوطني والدولي بالتعاون معANDI ، ووزارة السياحة وكبرى الشركات العالمية للإعلان والاتصالات. مع توقيع اتفاقيات الشراكة مع شركات الشحن وشركات الطيران والفنادق.

[13] CNUCED, 2004. Examen de la politique de l'investissement Algérie, Nations Unies, New York et Genève. P. 81.

ب) تشجيع إنشاء فنادق بأسعار معقولة للفئة 3 نجوم للجالية الجزائرية المقيمين في الخارج.

ج) تعزيز وتطوير قطاع الحرف اليدوية والأنشطة المتعلقة بالمعارف التقليدية والفولكلور في الجزائر. ويتم ذلك بتشجيع التدريبات الحرفية من خلال فتح المدارس الحرفية، وهو شيء موجود بالفعل في المغرب منذ بداية الثمانينات. والقيام بتسليط الضوء على المواقع التاريخية والطبيعية (القصبة في الجزائر العاصمة، الهقار، الخ) والحفاظ على هذا التراث، وإنشاء طريق سياحي جاذب للسياح.[14]

المبحث الثالث: المنتجات التنافسية المحتملة في الجزائر

المطلب الأول: المنتجات التي تصدرها الجزائر

الصناعة الجزائرية تفتقر إلى الديناميكية إذا حكمنا عليها من خلال حصر ميزتها النسبية في الصادرات والصناعات التكنولوجية البسيطة (المنتجات الأولية أو قاعدة الموارد الطبيعية)، في حين أن معامل تصدير التكنولوجيا قوي وهو بالتأكيد عنصر ضروري لنموها. وخلال الفترة 1985–1998 على سبيل المثال، "زادت الصادرات العالمية من السلع المصنعة بمعدل ثلاثة أضعاف من صادرات المنتجات الأولية".[15]

وسنقوم بتحليل هيكل المنتجات غير النفطية المصدرة في الجزائر من الجدول التالي:

[14] CNUCED، مرجع سابق، ص80

[15] Commission économique pour l'Afrique, Renforcer la compétitivité des petites et moyennes entreprises Africaines, un cadre stratégique d'appui institutionnel, ECA/DMD/PSD/TP/00/04, P.5

الجدول رقم11: هيكل الصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة 1990–2007

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان / السنوات	مواد غذائية		المواد الخام		منتجات نصف مصنعة		مواد التجهيز الزراعية		مواد التجهيز الصناعية		السلع الاستهلاكية غير الغذائية	
	قيمة	نسبة%	قيمة	نسبة%	قيمة	نسبة%	قيمة	نسبة%	قيمة	نسبة%	قيمة	نسبة%
1990	50	11.39	32	7.29	211	48.06	3	0.68	76	17.31	67	15.26
1991	55	14.66	43	11.47	169	45.06	5	1.33	61	16.27	42	11.2
1992	79	17.59	32	7.12	226	50.33	2	0.44	66	14.70	44	9.80
1993	99	20.67	26	5.42	287	59.91	0	0	17	3.55	50	10.43
1994	33	11.50	23	8.01	198	68.99	2	0.69	9	3.13	22	7.66
1995	110	21.61	41	8.05	274	53.83	5	0.98	18	3.53	61	11.98
1996	136	15.43	44	4.99	496	56.30	3	0.34	46	5.22	156	17.70
1997	37	7.24	40	7.82	387	75.73	1	0.19	23	4.5	23	4.5
1998	27	7.54	45	12.56	254	70.95	7	1.95	9	2.51	16	4.16
1999	24	5.47	41	9.36	281	64.19	25	5.70	47	10.73	20	4.56
2000	32	5.22	44	7.19	465	75.98	11	1.79	47	7.68	13	2.12
2001	28	4.32	37	5.71	504	77.77	22	3.39	45	6.94	12	1.85
2002	35	4.76	51	6.94	551	75.06	20	2.72	50	6.81	27	3.67
2003	48	7.13	50	7.43	509	75.63	1	0.14	30	4.45	35	5.20
2004	59	7.55	90	11.52	571	73.11	0	0	47	6.01	14	1.79
2005	67	7.38	134	14.77	651	71.77	0	0	36	3.97	19	2.09
2006	73	6.16	195	16.47	828	69.93	1	0.08	44	3.7	43	3.63
2007	92	7.01	153	11.66	988	75.30	1	0.07	44	3.53	34	2.59

المصدر: بلقلة براهيم، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثارها على النمو الاقتصادي، سنة 2008-2009، ص154

من خلال الجدول يتبين لنا أن الصادرات غير النفطية تتركب من ستة أصناف تختلف نسبها من صنف إلى آخر، حيث تحتل المنتجات نصف مصنعة المرتبة الأولى من حيث المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات وذلك بنسبة 65,99% من اجمالي الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 1990-2007، وتتمثل هذه المنتجات أساسا في الزيوت ومشتقاتها الأخرى، وهو أمر طبيعي بحكم اعتماد الجزائر على المحروقات، وقد عرفت هذه المنتجات انتعاشا مستمرا حيث قفزة من 211 مليون دولار أمريكي سنة 1990 إلى 988 مليون دولار أمريكي

سنة 2007 والسبب في ذلك أن نمو هذه المنتجات متعلق بنمو الصادرات النفطية حيث تزداد كلما ازدادت هذه الأخيرة.

وتأتي في المرتبة الثانية المنتجات الغذائية وذلك بنسبة 10,14% من إجمالي الصادرات غير النفطية حيث تتمثل أساسا في التمور والخضر كما تتميز بنوعية عالية خاصة التمور، إلا أن وارداتها أكثر بكثير من صادراتها من حيث المواد الغذائية. وتأتي المواد الخام في المرتبة الثالثة بنسبة 9,10% من اجمالي الصادرات غير النفطية حيث تتمثل في الفوسفات ونفايات الحديد والزنك والنحاس، وفي المرتبة الرابعة تأتي مواد التجهيزات الصناعية بنسبة 6,92% من اجمالي الصادرات خارج المحروقات حيث تتمثل منتجاتها في التجهيز والوسائل المستعملة في البناء والصحة والأشغال العمومية والميكانيك، بينما تأتي في المرتبة الخامسة السلع الاستهلاكية غير الغذائية بنسبة 6,67% من اجمالي الصادرات غير النفطية، وتتضمن أغلب منتجاتها في مواد النظافة والتجميل. في حين تأتي مواد التجهيز الزراعية في المرتبة الأخيرة بنسبة 1,15% من اجمالي الصادرات خارج المحروقات وظلت هذه المنتجات في تقهقر حيث حققت إيرادا معدوما سنتي 2004 و2005 ويرجع هذا إلى الاصلاحات المتخذة من طرف وزارة الفلاحة.

ويجدر بنا في الأخير الاشارة إلى أن أول مصدر خارج قطاع المحروقات هي "سوناطراك" بنسبة 23% تليها نفطال بنسبة 12%.[16]

المطلب الثاني: موقع الجزائر في السوق العالمية:

المنتجات التنافسية المحتملة في الجزائر

-بالنسبة للمنتج الأول (التمور) ، وهو المنتج الأكثر تنافسية في الجزائر (يحتل المرتبة 8 من حيث التصدير في العالم)، باستثناء قطاع الصناعة الاستخراجية، ووضع استراتيجية للترويج له تبقى ضرورية، نظرا للتطور الإيجابي للصادرات في جميع أنحاء العالم.

-وفيما يتعلق بالمنتج الثاني (الفلين) والذي هو أيضا منتج يحتمل أن تكون له تنافسية في الجزائر (حيث يحتل المرتبة 5 في العالم) ، ووضع استراتيجية للتعزيز ضرورية نظرا لحركة عدم التخصص.

[16] بلقلة براهيم، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثارها على النمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الشلف، 2008-2009، ص 155-156

-وفيما يتعلق باثنين من المنتجات الأخرى (المشروبات غير الكحولية (العصائر مستثناة) ، والجلود) ، على الرغم من أن الجزائر تصدر، ولكن لا تزال إمكانياتها محدودة جدا بالنسبة إلى ما كانت عليه الجزائر لهذه المنتجات، وأثقل من المنافسين على المستوى الإقليمي والعالمي

الجدول رقم12: التجارة الثنائية بين الجزائر والعالم: المنتوج رقم 080410 التمور، الطازجة أو المجففة (الوحدة: الدولار الأمريكي (بالآلاف))

Code produit	Libellé produit	l'Algérie exporte vers le Monde		
		Valeur en 2008	Valeur en 2009	Valeur en 2010
8041010	Dattes, fraîches ou sèches : Dattes fraiches ""deglet nour""(1) (3)	17 775	12 781	20 345
8041050	Dattes, fraîches ou sèches : Dattes fraiches, autres(1) (3	2 075	787	1 472
8041090	Dattes, fraîches ou sèches : Dattes sèches(1) (3)	162	740	800
	Total	20012	14308	22617

المصدر: seddi Ali، مرجع سبق ذكره، ص 167

الشكل 10: الميزة النسبية للتمور (طازجة أو مجففة) (2001-2010)

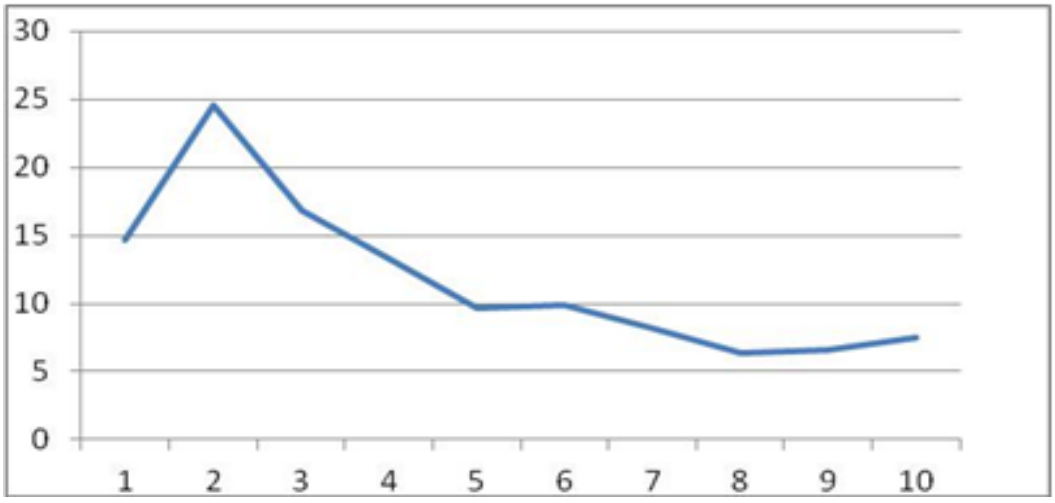

المصدر: seddi Ali، مرجع سبق ذكره، ص 167

التمور هي الآن المنتج المهيمن على الصادرات الزراعية في الجزائر. في عام 2010 تم تسجيل مبلغ 22.6 مليون دولار (بزيادة قدرها 58.07٪ عن عام 2009 ونحو 116٪ مقارنة بعام 2001)[17]. في عام 1995 شهدت صادرات التمور الجزائرية زيادة استثنائية في تسديد الديون الروسية 76 مليون دولار أمريكي[18].

وبلغت قيمة إجمالي الصادرات العالمية من التمور حوالي 811 مليون دولار في عام 2010. وهذه السوق تشهد نموا كبيرا منذ عام 2001 عندما كانت تبلغ قيمتها ما يقارب 228 مليون $ في المتوسط (أي نمو بـــ 255.7٪).

صدرت الجزائر 10,5 مليون دولار أمريكي في عام 2001 و22.6 مليون دولار في عام 2010. وهناك انخفاض في الصادرات في عام (2001–2010) على السوق المتنامية، مع انتعاش منذ عام 2009

الشكل رقم11: قائمة الأسواق المستوردة للتمور (طازجة أو مجففة) (080410)

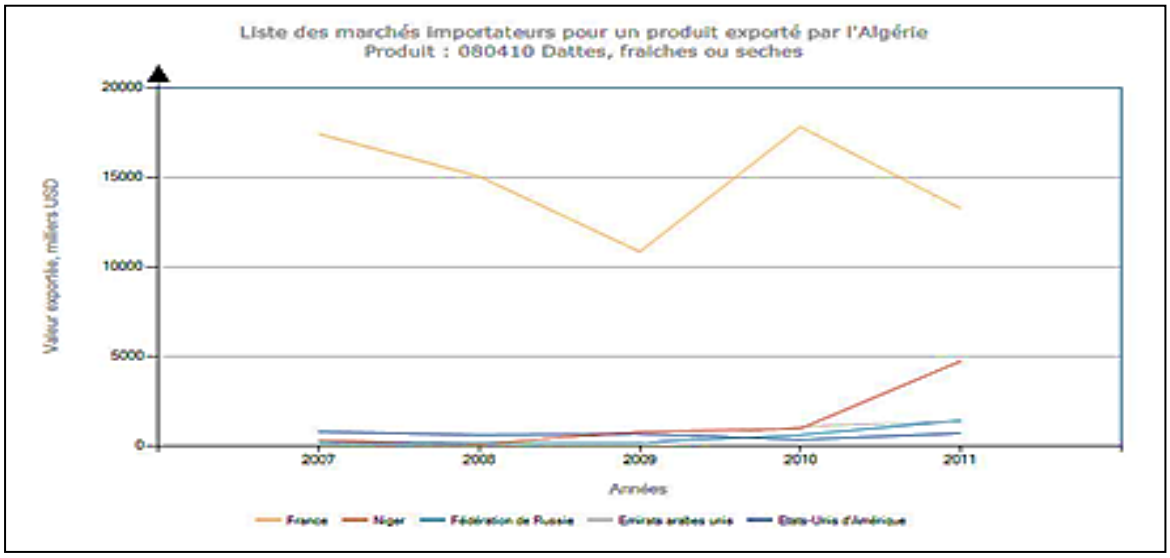

المصدر: seddi Ali، مرجع سبق ذكره، ص 168

السوق الأكثر أهمية هو السوق الفرنسية، تليها النيجر وروسيا والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. تحصل هذه الدول الخمس على أكثر من 80٪ من الصادرات الجزائرية (2011).[19]

[17] www.trademap.org/Country_SelProductCountry_TS.aspx
[18] L'Agence Algérienne de Promotion du Commerce Extérieur, 2007. Revue de l'Agence Algérienne de Promotion du Commerce Extérieur. www.mincommerce.gov.dz/procedform/potagrexp.pdf. P.2.
[19] www.trademap.org/Country_SelProductCountry_TS.aspx

الشكل رقم 12: المنتوج رقم 220290 المشروبات غير الغازية (2001–2010)

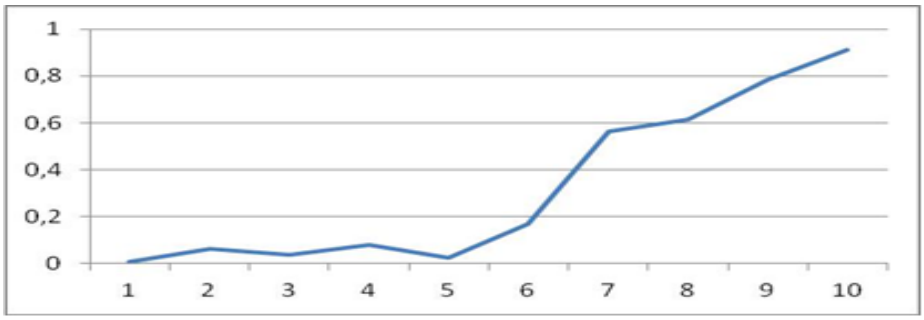

المصدر: seddi Ali، مرجع سبق ذكره، ص 168

سوق المشروبات هو من بين أهم الأسواق دوليا، بمبلغ يقارب 87 مليار $ في الصادرات في عام 2010. وعلى الرغم من كون نموه منخفض نسبيا، إلا أن الصادرات بلغت في عام 2001 ما يقارب 40 مليار $، ويقال انه لا يزال يواجه تطور كبير (النمو تقريبا 120٪). في الواقع الجزائر لديها ميزة نسبية (ACR> 0 زيادة منذ عام 2005)، ولكن ما زال من الصعب أن تفرض على هذه السوق نظرا لثقل المنافسة على المستوى الإقليمي: سويسرا وهولندا وألمانيا وبلجيكا، والذين يتمثلون أكبر المصدرين في العالم، وخاصة الثلاثة الأولى.

الشكل رقم 13: المنتوج رقم 41 الجلود (عدا الفراء) (2001–2010)

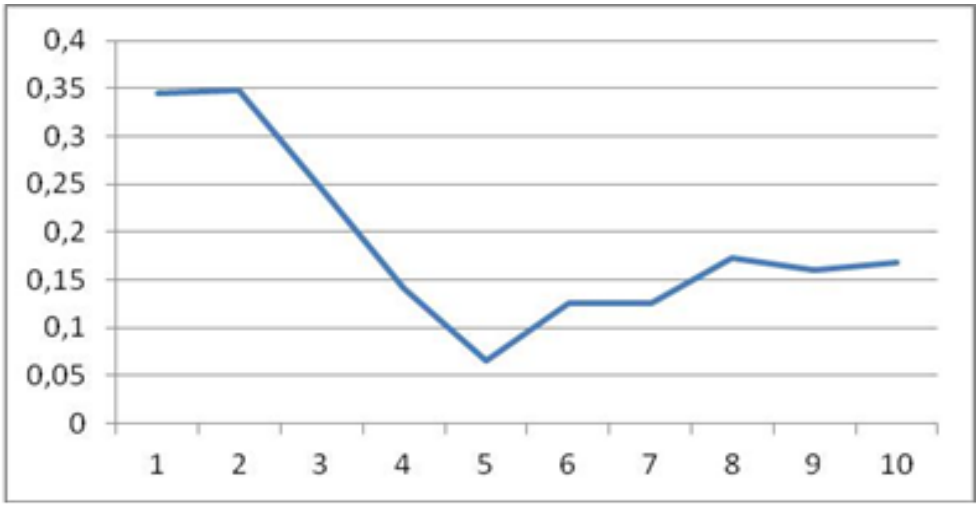

المصدر: seddi Ali، مرجع سبق ذكره، ص 169

في عام 2010 بلغ إجمالي الصادرات العالمية من الجلود والمنتجات الجلدية حوالي 30 مليار $. ويشمل هذا المجموع المنتجات الخام والوسيطة (الجلود الخام والجلود المصنعة). وبين عامي 2001 و2010، ارتفع إجمالي الصادرات بنسبة تزيد قليلا عن 30٪.

إن البلدان المقصودة في هذه السوق هي أساسا بلدان البحر الأبيض المتوسط. وتحتل إيطاليا لأول مرة أكثر من 60٪. وعلاوة على ذلك تونس وتركيا والأسواق الهامة أكثر من 10٪. وعليه فإن الجزائر لديها ميزة نسبية تحسنت بشكل واضح منذ عام 2005 في هذا المجال.[20]

[20] seddi Ali، مرجع سبق ذكره، ص 169

خلاصة الفصل:

وبعد أن سلطنا الضوء على واقع التصدير خارج المحروقات في الجزائر والجهود المبذولة في سبيل تنميته، تبين لنا أن الصادرات الجزائرية تعتمد على مادة أولية وحيدة تتمثل في المحروقات للحصول على الموارد اللازمة، وأن الصادرات خارج هذا القطاع تبقى ضئيلة جدا حيث لم تتجاوز 2 مليار دولار، مما يعني نسبة كبيرة من إنتاج الجزائر يتحدد بعوامل خارجة عن سيطرتها، وهذا ينعكس على قوة الدولة في السيطرة على النشاطات الاقتصادية في الانتاج والتوزيع والتشغيل...، وذلك لما يحتله قطاع التصدير من مكانة في الاقتصاد الوطني، ولقد قامت السلطات الوطنية باتخاذ عدة اجراءات في سبيل تنويع وتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بغية تحقيق معدلات نمو مستقرة ومستديمة، ولكن رغم هذه الجهود فإنه لم يتحقق تنويع ولا زيادة في الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات حسب النسب المرجوة والمأمولة.

تطرقت الدراسة إلى مضوع محوري أصبح الشغل الشاغل لكافة الدول على اختلاف مستوياتها ويتعلق بتنافسية الاقتصاديات على المستوى العالمي، هذه الظاهرة التي عرفت اهماما متزايدا على الرغم من أن مفهومها بقي غير محدد بدقة، وعلى الرغم، من ذلك أصبح من القناعات الراسخة أنه في ظل ما يعرفه العالم من انفتاح للاقتصاديات على الاندماج الفعال في منظومة الاقتصاد العالمي ومراعاة تحسين مستويات معيشة أفرادها بشكل مستمر.

ومفاد ذلك أن التنافسية لا تنحصر في المدى القصير، بل هي مقترنة بأداء الاقتصاديات بصفة عامة وأداء القطاعات الخاضعة للمنافسة بشكل خاص على المدى الطويل، وهو ما يؤكد أن التنافسية ليست ظاهرة ساكنة بل تتميز بالتغير والحركية فما يمكن أن يكون ميزة تنافسية قد لا يكون كذلك في المستقبل.

وبناء على ما سبق تطرقت الدراسة إلى أهم التطورات التي ميزت ساحة الاقتصاد العالمي وكان لها بليغ الأثر في إعادة توزيع الأدوار علميا وعلى تحديد القدرة التنافسية للدول، وكان التطور التكنولوجي السريع جوهرة هذه التحولات وشملت أهمية كل نواحي الحياة الاقتصادية وتم التوصل إلى فكرة أساسية مفادها أن الابتكار والابداع يمثلان القاطرة الأساسية للنمو الاقتصادي والسبيل الأنجح لبناء اقتصاد المعرفة ومن ثم القاعدة الرئيسية للتنافسية في الأسواق العالمية، مع وجوب توفر عوامل أخرى تعمل على تعزيز هذه القدرة واستدامتها.

ولعل أهم ما توصلت إليه الدراسة من استنتاجات ما يلي:

- أن المزايا التنافسية لا تعتمد على الموارد الموهوبة بقدر اعتمادها على الموارد المبتكرة، التي ترتبط بالعنصر التكنولوجي. وهو ما يستدعي سياسات فعالة على كل المستويات (المؤسسة، القطاع، والدولة).
- أن المعرفة والابتكار يشكلان توجها استراتيجيا ضروريا لتعويض الأثار السلبية لنقاط الضعف ومواجهة تحديات العولمة ورهانات الانفتاح.
- إن بنية التجارة الخارجية للاقتصاديات وطبيعة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تجذبها تعكسان القدرة التنافسية للدولة، بمعنى أنه كلما كانت المنتجات التي تصدرها الدولة ذات كثافة تكنولوجية دل ذلك على ارتفاع إنتاجيتها في الصناعات التحويلية التكنولوجية ومساهمتها الكبيرة في تشكيل هيكل الاقتصاد، الأمر الذي يبين بأن الاقتصاد يتمتع بقدرة تنافسية عالية.

المراجع بالغة العربية

الكتب:

- بسام حجار،" العلاقات الاقتصادية الدولية"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2003.
- فريد النجار، "المنافسة والترويج التطبيقي-آليات الشركات لتحسين المراكز التنافسية"، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2000.
- فليح حسن خلف، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2001.
- عبد الرحمان تومي، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر "الواقع والأفاق"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
- عماد صفر سلمان، "الاتجاهات الحديثة للتسويق-محور الأداء في الكيانات والاندماجات"، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005.
- سعدون بوكبوس، الاقتصاد الجزائري "محاولتان من أجل التنمية"، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة، 2013.
- مجدي محمود شهاب-د-سوزي عدلي ناشر، "أسس العلاقات الاقتصادية الدولية"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، سنة 2006.
- مجدي محمود شهاب – د-عادل أحمد حشيش، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار الجامعة الجديدة، 2005.
- مصطفى أحمد حامد رضوان، "التنافسية"، الدار الجامعية الاسكندرية، الطبعة الأولى، 2011.
- زينب حسين عوض الله، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003.

المذكرات والرسائل:

- بلقلة براهيم، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثارها على النمو الاقتصادي، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2008-2009.
- بن حراث العربي، "تحسين قدرة المؤسسة التنافسية والتسييرية من خلال دور الاتصالات التسويقية"، مذكرة ماستر أكاديمي، 2009-2010.
- جمال عمور، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقية الشراكة العربية الأورو متوسطية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- حافظ شيماء، "دور الابداع في تحقيق التميز التنافسي للمؤسسة الاقتصادية"، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص إدارة واقتصاد المؤسسة، سنة 2012-2013.
- حلوان سارة، "آليات خلق القدرة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية"، مذكرة الماستر أكاديمي، تخصص تسويق، 2012-2013.
- دوراسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي 1990-2004، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- سيلام حمزة-ولد بزيو فاتح، فعالية السياسة المالية في تحقيق الاصلاح الاقتصادي، مذكرة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة، 2013-2014.
- عجابي خديجة، التصنيع والنمو الحضري بالجزائر، رسالة ماجستير، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1989.
- كلثوم كباني، التنافسية واشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة باتنة، 2007-2008.
- زرقين عبود، صناعة الحديد والصلب في استراتيجية التنمية الصناعية بالجزائر، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996.

المجلات والملتقيات:

- بلعزوز بن على –كتوش عاشور، دراسة لتقييم انعكاس الاصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.
- بلعزوز بن على –كتوش عاشور، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الاصلاح، ملتقى المنظومة المصرفية في الجزائر والتحولات الاقتصادية –واقع وتحديات–جامعة شلف.
- كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن، 2005.

التقارير:

- تقرير صندوق النقد الدولي رقم 13/49.
- صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد 2007.
- وزارة الطاقة والمناجم 2007.

المراجع بالغة الأجنبية:

- Bedrani, S., 2005. Agriculture, pêche, alimentation et développement rural durable dans la région méditerranéenne. Rapport annuel. Algérie.
- Mernache, A., Conséquences de la crise internationale sur les économies maghrébines : le cas de l'Algérie. université de Paris 12.
- Porter, choix stratégiques et concurrence, ed. Économisa.
- Michael porter, l'avantage concurrentiel des nations (paris : Inter éditions 1993).
- Seddi Ali, compétitivité économique : quel potentiel pour l'Algérie, thèse de Doctorat, université d'Oran, 2011-2012.
- Commission Economique pour l'Afrique, Renforcer la compétitivité des Petites et Moyennes Entreprises Africaines, un cadre stratégique d'appui institutionnel, ECA/DMD/PSD/TP/00/04.
- CNUCED, 2004. Examen de la politique de l'investissement Algérie, Nations Unies, New York et Genève.

مواقع الانترنت:

- L’Agence Algérienne de Promotion du Commerce Extérieur, 2007. Revue de l’Agence Algérienne de Promotion du Commerce Extérieur. www.mincommerce.gov.dz/procedform/potagrexp.pdf
- www.almaany.com/ar/dict/ar+ar/التنافسية/
- https://stats.oecd.org/glassary/detail.asp?id=399
- https://en.wikipedia.org/wiki/competitiveness
- https://hbr.org/1990/03/the.competitive-advantage-of-nations
- www.trademap.org/Country_SelProductCountry_TS.aspx
- http://www.aps.dz./ar/economie/23999
- http://www.essalamonline.com/ara/permalink/15870.html
- www.ons.dz
- : www.tresor.economie.gouv.fr/file/334870 et FMI 2011